

أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين
الأردنيين

**The Impact of the Accounting Information Systems effectiveness on the
External Audit Quality from the Jordanian Certified Public Accountants
Perspective**

إعداد:

عبدالله محمد علي الهنانه

إشراف:

الدكتور مهند أكرم مقبل أحمد

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من كلية الإقتصاد والعلوم
الإدارية في جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

كانون أول/ ٢٠١٧

التفويض

أنا الطالب عبدالله محمد علي الهنانه، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الإسم: عبدالله محمد الهنانه

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٨/ ١ / ٩

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المحاسبين
القانونيين الأردنيين (دراسة ميدانية)

The impact of the effectiveness accounting information systems on the
quality external audit from the perspective Jordanian Certified Public
Accountants

وأجيزت بتاريخ: 2017/ 12 / 21

إعداد

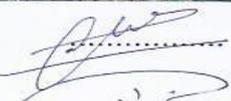
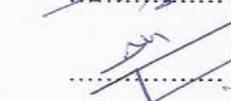
عبدالله محمد الهناتده

إشراف

الدكتور مهند أحمد

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

	(مشرفاً ورئيساً)	د. مهند أكرم أحمد
	(عضواً داخلياً)	د. عبدالرحمن خالد الدلابيح
	(عضواً داخلياً)	د. صقر سليمان الطاهات
	(عضواً خارجياً)	د. أشرف محمد الرجوب

د

الإهداء

إلى وطني الحبيب الأردن الذي أفخر بشرف الإنتساب إليه

حباً وولاء

إلى من جعل الله رضاه من رضاهما والدي الحبيب ووالدي

أطال الله في عمرهما

إجلالاً وإكباراً

إلى مصدر قوتي ونجوم سمائي إخواني جميعاً

تقديراً واحتراماً

إلى صديقي وزميلي عادل رحمه الله

حباً واشتياًقاً

إلى كل من يحب العلم ويؤمن بأنه الطريق الصحيح للرفعة

عرفاناً وإمتناناً

أهدي ثمرة جهدي

الشكر والتقدير

والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

الشكر أولاً لله عز وجل على ما رزقني به من نعم ، فإني أحمده واثنى عليه ، فله الحمد وحده ، الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن من علي بإتمام هذه الرسالة.

أتقدم بالشكر وجميل العرفان للدكتور مهند أكرم مقبل أحمد لما بذله من جهد كريم وملمس وذلك بإشرافه وتوجيهه المباشر في إعداد هذه الرسالة، فكان مثالا للمعلم المتواضع جزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء، والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة كل من الدكتور عبدالرحمن الدلاييح والدكتور صقر الطاهات والدكتور أشرف الرجوب على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى جامعتي الموقرة جامعة ال البيت ، ممثلة برئيسها ومسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها ، ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة أو أسهم في إبداء النصح والإرشاد في مسيرتي العلمية فجزاهم الله عني خيرا.

فهرس المحتويات

ب.....	التفويض
د.....	الإهداء
ه.....	الشكر والتقدير
و.....	فهرس المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ك.....	قائمة الأشكال
ك.....	قائمة الملاحق
ل.....	الملخص باللغة العربية
م.....	Abstract
١.....	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
١.....	المقدمة :
١.....	مشكلة الدراسة وأسئلتها :
٢.....	أهمية الدراسة :
٣.....	أهداف الدراسة :
٣.....	فرضيات الدراسة :
٤.....	مخطط متغيرات الدراسة :
٥.....	مصطلحات الدراسة :
٧.....	الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة
٧.....	المبحث الأول : فاعلية نظم المعلومات المحاسبية.
٧.....	تمهيد :
٧.....	مفهوم نظم المعلومات المحاسبية.
٨.....	مكونات نظام المعلومات.
٩.....	أهمية المعلومات المحاسبية :
٩.....	خصائص نظم المعلومات المحاسبية :
١٠.....	العوامل المؤثرة على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية :

١٥.....	المبحث الثاني : جودة التدقيق الخارجي
١٥.....	مفهوم جودة التدقيق الخارجي.
١٥.....	أهمية جودة التدقيق الخارجي.
١٧.....	مزايا جودة التدقيق الخارجي.
١٧.....	العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي.
٢٥.....	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
٢٥.....	الدراسات باللغة العربية :
٢٩.....	الدراسات باللغة الإنجليزية :
٣١.....	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :
٣٢.....	ملخص الدراسات السابقة :
٣٧.....	الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات
٣٧.....	المقدمة :
٣٧.....	طبيعة ونوع الدراسة :
٣٧.....	مصادر البيانات :
٣٨.....	تطوير أداة الدراسة :
٣٨.....	التعريف بأداة الدراسة :
٣٩.....	مجتمع وعينة الدراسة :
٣٩.....	مجتمع الدراسة :
٣٩.....	عينة الدراسة :
٤٠.....	أساليب تحليل البيانات :
٤٠.....	الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة :
٤١.....	ثبات أداة الدراسة :
٤٢.....	خصائص عينة الدراسة :
٤٥.....	الفصل الرابع : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
٤٥.....	المقدمة :
٤٥.....	نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.
٥٩.....	اختبار فرضيات الدراسة :
٦١.....	اختبار فرضيات الدراسة :

٧٢.....	الفصل الخامس : النتائج والإستنتاجات والتوصيات
٧٢.....	المقدمة :
٧٢.....	النتائج.....
٧٢.....	الإستنتاجات.....
٧٣.....	التوصيات.....
٧٤.....	قائمة المراجع.....
٧٤.....	أولاً: المراجع العربية :.....
٧٧.....	ثانياً: المراجع الأجنبية :.....
٧٧.....	ثالثاً: مواقع على شبكة الإنترنت :.....
٧٨.....	قائمة الملحق.....

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
٦	تحديد بنود فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وجودة التدقيق الخارجي	١
٤٥	ملخص الدراسات باللغة العربية واللغة الإنجليزية	٢
٥٤	عينة الدراسة والاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	٣
٥٦	معاملات ارتباط بيرسون الخاص بقياس صدق المحتوى لمتغيرات مجالات الدراسة	٤
٥٧	معاملات الثبات الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل متغير من متغيرات مجالات أداة الدراسة وللأداة ككل	٥
٥٨	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية	٦
٦٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية	٧
٦٤	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات سرعة وسهولة الحصول على المعلومات	٨
٦٥	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات التخطيط	٩
٦٧	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات الرقابة الداخلية	١٠
٦٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات فقرات تقويم الأداء	١١
٧٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات فقرات أمن المعلومات	١٢
٧٢	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات	١٣
٧٤	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات اتخاذ القرارات	١٤

٧٥	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات الملاءمة مع الهيكل التنظيمي	١٥
٧٧	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات متغير جودة التدقيق الخارجي	١٦
٧٩	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمجالات الدراسة وللأداة ككل	١٧
٨٠	نتائج اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة	١٨
٨١	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	١٩
٨٢	نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل سرعة وسهولة الحصول على المعلومات	٢٠
٨٤	نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل التخطيط	٢١
٨٥	نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل الرقابة الداخلية	٢٢
٨٦	نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل تقويم الأداء	٢٣
٨٧	نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل أمن المعلومات	٢٤
٨٩	نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات	٢٥
٩٠	نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل اتخاذ القرار	٢٦
٩١	نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل الملاءمة مع الهيكل التنظيمي	٢٧
٩٣	نتائج تحليل الانحدار المتعدد فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي	٢٨

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
٦	مخطط متغيرات الدراسة	١

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
103	إستبانة الدراسة	١
110	قائمة المحكمين	٢

أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين
(دراسة ميدانية)

إعداد : عبدالله محمد علي الهنادة

إشراف : الدكتور مهند أكرم أحمد

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة ، حيث تم تطوير وتوزيع إستبانة على عينة الدراسة والمتمثلة في مجموعة من المحاسبين القانونيين الأردنيين العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية البالغ عددهم (196) محاسب قانوني أردني ، وشكلت ما نسبته (49%) من مجتمع الدراسة، استرد منها (154) استبانة أي ما نسبته (78.6%) من عدد الإستبانات الموزعة ،وبعد فرزها تم اعتماد (١٣٨) استبانة بنسبة (٧٠.٤%) من إجمالي الإستبانات الموزعة وتم إستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات وإختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها وجود تأثير إيجابي لفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في جميع أبعادها مجتمعة ومنفردة (سرعة وسهولة الحصول على المعلومات، التخطيط، الرقابة الداخلية، تقويم الأداء، أمن المعلومات، الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات، إتخاذ القرارات، الملاءمة مع الهيكل التنظيمي) على جودة التدقيق الخارجي في الشركات، كما وتتصف عملية التدقيق الخارجي في الشركات الأردنية بالجودة العالية، نظراً لتوفر الاستقلالية، والكفاءة، والتأهيل والتخصص للمدقق الخارجي، ومعرفته بنشاط الشركة، والتزامه بمعايير التدقيق الدولية.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها ضرورة أن تشمل المناهج الدراسية لإمتحان مهنة تدقيق الحسابات في الأردن جزءاً يوضح كيفية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق الخارجي و التحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية لدى مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية، مما سيمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية الموازية لمهنة تدقيق الحسابات.

الكلمات المفتاحية : نظم المعلومات المحاسبية، جودة التدقيق الخارجي، المحاسبين القانونيين الأردنيين.

The impact of the effectiveness accounting information systems on the quality external audit from the perspective Jordanian Certified Public Accountants

Prepared By: Abdullah Hanandeh

Supervised By: Dr. Mouhannd Ahmad

Abstract

This study aimed identifying the effect of the accounting information systems effectiveness on the quality of the external auditing. To achieve this objective, the researcher applied the descriptive, analytic method to its suitability to the study nature. A scientific, arbitrated questionnaire was constructed and distributed over the study sample participants, consisting of (196) external auditors working in the Jordanian auditing bureaus (49% of the total number of the study society). The researcher retrieved (154) questionnaires, i.e. (78.6%) of the total number, after the examination(138) questionnaires were approved (70%) of the total questionnaires distributed. Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program, was applied for data analysis and hypotheses testing.

The study concluded several results, most important are:

There is a positive effect of the effectiveness of the accounting information systems in all its dimensions, collectively or individually (easy and quick access of the information; the planning; the internal control; the performance evaluation;the information security; commitments to the accounting standards and legislations the decision taking; and consistency with the organizational structure) on the quality of the external auditing in the companies. The internal auditing process in the Jordanian companies is characterized by high quality. This is based on the availability of independence, efficiency, qualification and specialization of the internal auditors, their knowledge about the company activity, and their commitment to the international auditing standards.

The researcher proposed many recommendations. Most important are the necessity of including a portion in the academic curriculum of the auditing profession exam in Jordan, which explains how to utilize the accounting information systems in the external auditing bureaus in Jordan. This will enable them keep pace with the parallel technological developments of the auditing profession.

Keywords: accounting information systems, quality external audit, Jordanian Certified Public Accountants.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة :

يعتبر العصر الحالي عصر الثورة الإلكترونية المتقدمة المتسارعة والمتطورة في عالم الأعمال والمنظمات للحفاظ على الموارد المتاحة، إذ أصبحت نظم المعلومات جزءاً مهماً يعتمد عليه في عملية التخطيط والرقابة في عمليات المنظمة، وما لها دور مهم في عملية إتخاذ القرارات بحيث أنه لا يمكن للإدارة أن تغفل عن الدور الكبير الذي تقدمه هذه النظم .

كما أنه يعتبر القطاع المالي من أهم القطاعات في جميع الدول لما له من تأثير على كثير من القطاعات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد فرض عصر العولمة كثير من التغيرات يجب مواكبتها للدخول والمنافسة في الأسواق العالمية التي أصبحت أشبه بقرية واحدة، والتي تزداد تعقيداً مع الإنتشار السريع للتكنولوجيا في عدة نواحي مختلفة، ومن المشاكل التي تواجه القطاع المالي القصور في الأنظمة المحاسبية التي تعاني منها العديد من الدول ويعاني من تأثير هذا القصور مجالات متعددة، منها جودة التدقيق الخارجي التي تعتمد بشكل كبير على دقة وموثوقية المعلومات المقدمة من منظمات الأعمال ولذلك يجب أن تواكب مهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن النظم المحاسبية لكي تكون قادرة على مسايرة تلك التغيرات والتطورات و حتى يتسنى لها أداء الدور المطلوب بكفاءة وفاعلية .

ويعد توفر الفاعلية في نظم المعلومات من أهم العوامل لضمان إستمرارية المنظمات، وذلك من خلال دعم القرارات الإدارية وتنسيقها بين البيئة الداخلية للمنظمة وبيئتها الخارجية، الأمر الذي سيؤثر على أدلة إثبات المدقق وإنعكاسها على أهمية وشفافية المعلومات المحاسبية التي تخدم فئات كبيرة من مستخدمي البيانات، فقد إزدادت أهمية التدقيق الخارجي مؤخراً بصورة ملحوظة وذلك بسبب زيادة حجم المشروعات والتعقيد في أنظمتها الإدارية وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات وإنتشار فروع هذه الشركات في عدة دول وما رافق ذلك من تعقيدات طرأت على أنظمتها المالية والمحاسبية ولذلك فإن التدقيق الخارجي يلعب دوراً مهماً في مراقبة عمل الشركات وأن العمليات والبيانات المنشورة تمت بنزاهة ومصداقية .

وقد جاءت هذه الدراسة لتبحث أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية بوصفها جزءاً من نظم المعلومات الإدارية المهمة في الوحدة الاقتصادية التي تنعكس أثارها على جودة التدقيق الخارجي، كما أن إستخدام المنظمات لنظم المعلومات المحاسبية تتفاوت فيما بينها من حيث مدى تطبيقها ومدى إدراكها لأهميتها .

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

ظهرت الحاجة لتناول فاعلية نظم المعلومات المحاسبية، وهل هناك أثر لهذه الفاعلية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين بإعتبارهم أحد العناصر المتأثرة من هذه النظم .

السؤال الرئيسي: التعرف على أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، وذلك نظراً لتزايد إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في العديد من القطاعات .

وجاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

هل هناك أثر لسرعة وسهولة الحصول على المعلومات على جودة التدقيق الخارجي ؟

هل هناك أثر للتخطيط على جودة التدقيق الخارجي ؟

هل هناك أثر للرقابة الداخلية على جودة التدقيق الخارجي ؟

هل هناك أثر لتقويم الأداء على جودة التدقيق الخارجي ؟

هل هناك أثر لأمن المعلومات على جودة التدقيق الخارجي ؟

هل هناك أثر للإلتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات والقوانين على جودة التدقيق الخارجي ؟

هل هناك أثر لإتخاذ القرارات على جودة التدقيق الخارجي ؟

هل هناك أثر للملاءمة مع الهيكل التنظيمي على جودة التدقيق الخارجي ؟

أهمية الدراسة :

١- البحث في أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين لما تلعبه هذه النظم بدورها في الإرتقاء بمستوى المنظمة وعملية إتخاذ القرار.

٢- اعتماد المعلومات المحاسبية الأكثر موثوقية وملائمة لإنجاز واجبات المنظمة بالشكل المطلوب، الأمر الذي سينعكس على مستوى جودة التدقيق وما لأهمية مهنة التدقيق بالنسبة للإدارة، والمستثمرين، والمقرضين وغيرهم، والذين تتأثر مصالحهم بالإجراءات والأساليب المستخدمة في عملية التدقيق .

٣- تزويد معلومات للمدققين الخارجيين حول أهمية إستخدام نظم المعلومات المحاسبية لمواكبة التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات ومسيرة مهنة تدقيق الحسابات وما تبع ذلك من تغيرات في أساليب التدقيق وظهور إجراءات رقابية حديثة في المهنة ، لإنتقالها من الطرق التقليدية الى الطرق الإلكترونية ، وهذا ما ستتناوله هذه الدراسة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين من خلال التعرف على ما يلي :

معرفة أثر سرعة وسهولة الحصول على المعلومات على جودة التدقيق الخارجي.

التعرف على أثر التخطيط على جودة التدقيق الخارجي.

التعرف على أثر الرقابة الداخلية على جودة التدقيق الخارجي.

التعرف على أثر تقويم الأداء على جودة التدقيق الخارجي.

معرفة أثر أمن المعلومات على جودة التدقيق الخارجي.

التعرف على أثر الإلتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات على جودة التدقيق الخارجي.

التعرف على أثر إتخاذ القرارات على جودة التدقيق الخارجي.

تقييم أثر الملاءمة مع الهيكل التنظيمي على جودة التدقيق الخارجي.

فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات التي تم الإشارة إليها في مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية HO1: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي، وللتحقق من أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي لكل متغير على حدا تم تقسيم الفرضية الرئيسة إلى ثمان فرضيات فرعية :

الفرضية الفرعية الأولى HO1-1 : لا يوجد هناك أثر لسرعة وسهولة الحصول على المعلومات على جودة التدقيق الخارجي.

الفرضية الفرعية الثانية HO1-2 : لا يوجد أثر للتخطيط على جودة التدقيق الخارجي .

الفرضية الفرعية الثالثة HO1-3 : لا يوجد متطلبات الرقابة الداخلية على جودة التدقيق الخارجي .

الفرضية الفرعية الرابعة HO1-4 : لا يوجد أثر لتقويم الأداء على جودة التدقيق الخارجي .

الفرضية الفرعية الخامسة HO1-5 : لا يوجد أثر لأمن المعلومات على جودة التدقيق الخارجي .

الفرضية الفرعية السادسة HO1-6 : لا يوجد أثر للإلتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات والقوانين على جودة التدقيق الخارجي .

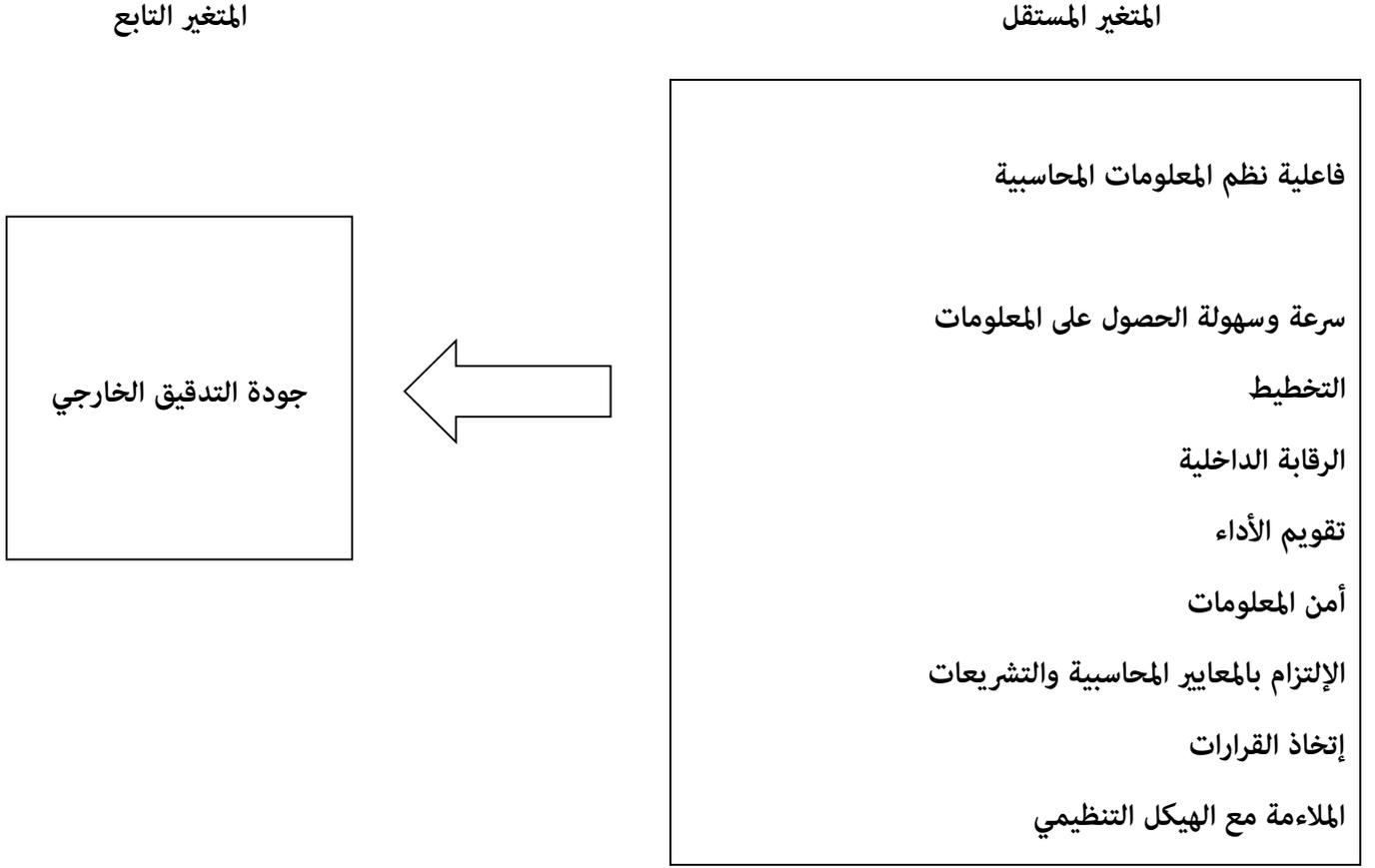
الفرضية الفرعية السابعة HO1-7 : لا يوجد أثر لتلبية إتخاذ القرار على جودة التدقيق الخارجي .

الفرضية الفرعية الثامنة HO1-8 : لا يوجد أثر للملاءمة مع الهيكل التنظيمي على جودة التدقيق الخارجي.

مخطط متغيرات الدراسة :

لتحقيق الغرض من هذه الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة ، فقد قام الباحث بتصميم وتطوير نموذج خاص بهذه الدراسة ، يوضح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع . بالشكل (١) التالي:

الشكل رقم (١) مخطط متغيرات الدراسة



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على دراسة (جل، ٢٠١٠) و(عبدالله وقطناني، ٢٠٠٧) بصياغة عناصر المتغير المستقل.

مصطلحات الدراسة :

نظم المعلومات المحاسبية: هو نظام يجمع ويسجل ويعالج البيانات، من أجل تقديم معلومات لمتخذي القرار

فاعلية نظم المعلومات المحاسبية : هي قدرة النظام المحاسبي على تحقيق أهدافه التي تتضمن (سرعة وسهولة الحصول على المعلومات، تلبية متطلبات التخطيط، تلبية متطلبات الرقابة الداخلية، تلبية متطلبات تقويم الأداء، توافر متطلبات أمن المعلومات، الإلتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات، تلبية متطلبات إتخاذ القرارات، الملاءمة مع الهيكل التنظيمي) توفير المعلومات التي تتصف بالملاءمة والموثوقية والتي تساعد متخذي القرارات من داخل المنشأة وخارجها في تحقيق أهدافهم، وتعني الفاعلية مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفاعلية تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة لها والتي وجدت أصلا لتحقيق، فالنظام الذي لا يحقق أهدافه هو غير فعال (جل، ٢٠١٠).

جودة التدقيق الخارجي: قدرة المدقق على إكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة، وتقديم التوصيات لمعالجتها أو الحد منها، وإمكانية تحقيق أقصى منفعة ممكنة لشركة العميل (جربوع وسالم، ٢٠١٥).

وتعرف الجودة على أنها : مجموعة الصفات المميزة للمنتج (أو النشاط او العملية او المؤسسة او الشخص) والتي تجعله ملبيا للحاجات المعلنة والمتوقعة او قادرا على تلبيتها وبقدر ما يكون المنتج ملبيا للحاجات والتوقعات، نصفه منتجا جيدا أو عالي الجودة او رديئا، يعبر عن الحاجات المعلنه في عقد الشراء أو البيع بمواصفات محددة للمنتج المراد شراؤه او بيعه، ويمكن تعريف الجودة الشاملة ، بأنها (إرضاء العملاء أو المستفيدين الداخليين أو الخارجيين بإستمرار من خلال أداء العمل بشكل صحيح، ومن أول مرة بشكل يفي ويتخطى بإستمرار متطلباتهم وتوقعاتهم بأقل التكاليف الممكنة واستخدام أفضل الموارد) (اللهيبي، ٢٠١٣).

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول : فاعلية نظم المعلومات المحاسبية.

تمهيد :

تعد المحاسبة من أقدم نظم المعلومات التي عرفتھا المنظمات ، لما للمعلومات المحاسبية من أهمية كبيرة في التعرف على الواقع الإقتصادي والمالي تحديدا للمنظمة وعلاقات المنظمة المالية مع البيئة المحيطة بها (جل ، ٢٠١٠).

وتلعب نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دورا مهما في تشغيل، ومعالجة، وتخزين، ونقل، واستخلاص البيانات والمعلومات المالية لصالح المنظمة من خلال الحواسيب ووسائل الاتصال، وشبكات الربط وغيرها من المعدات . وتقوم أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة بتشغيل البيانات، وتقديمها للمستخدمين الذين يستفيدون من مخرجات هذه المعلومات (العلمي، ٢٠١٥).

اذ يرتبط النظام المحاسبي بعلاقة وثيقة الصلة بالعمليات الادارية وعمليات الرقابة مما يساهم في تحسين عملية التدقيق الخارجي ويجعلها اكثر جودة وفاعلية في تلبية احتياجات المستخدمين ، من هنا تظهر اهمية توفر نظم معلومات محاسبية فعالة لتحكيم الرقابة في منظمات الأعمال ومساعدة الادارة في المشكلات التي تواجهها ، وكذلك تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرار والتي يكون لها دور ايجابي في دعم واستمرارية المنظمات (زقوت، ٢٠١٦).

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية.

لكي تحقق نظم المعلومات المحاسبية أهدافها لابد لها من أداء مهامها بشكل مرضي وتحقيق الأهداف وفقا لما هو مخطط لها، بتوفير المعلومات الصحيحة والمفيدة، ورغم ان مفهوم الفاعلية شاع استعماله بين العديد من الباحثين، الا انهم لا زالو في جدل بشأن تحديد معنى دقيق له فقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الفاعلية في ادبيات نظم المعلومات (دبائية والسعدي، ٢٠١١).

ان الحكم على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي يتم من خلال معيار الفاعلية، فالفاعلية تتحقق فيما لو حقق النظام اهدافه العامه التي وضعت من اجلها، وبالنظر الى مختلف التعاريف المتعلقة بالفاعلية سنخرج بانطباع ان الفاعلية تختلف من حيث الشكل وتتفق من حيث الجوهر، فالغالبية العظمى من التعاريف تربط بين الفاعلية والأهداف او الفاعلية و المخرجات، فالفاعلية هي اختيار او تحديد افضل الطرق للأداء من أجل الوصول الى الهدف المنشود والمحدد مسبقا، ونخلص من ذلك ان الفاعلية ترتبط بقدرة النظام المحاسبي في تحقيق أهدافه فالنظام الذي يحقق أهدافه فعال والنظام الذي لا يحقق أهدافه غير فعال (عطية، ٢٠٠٤).

تعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها مدخل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الاخرى لتحويل البيانات الاقتصادية الى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات (يعقوب، ٢٠١٢).

كما يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات ويحولها الى معلومات مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية (قداري، ٢٠١٥).

ومن الجدير بالذكر ان الاهتمام بتصميم نظم المعلومات المحاسبية يعمل على تحسين نوعية الخدمات وتقليل التكاليف وتحسين كفاءة الاجراءات في النظام، وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات والعمل على تبادل المعرفة، ونظرا لتباين الهيكل التنظيمي بين مؤسسة وأخرى الأمر الذي يؤثر بشكل أساسي على تصميم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، كما تؤثر طريقة عمل المؤسسة واستراتيجيتها ومستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتوفرة على تصميم تلك النظم (الدهراوي، ٢٠١٠).

مكونات نظام المعلومات.

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار، ونظام المعلومات هو مجموعة من الموارد والمكونات المترابطة مع بعضها البعض بشكل منتظم، من أجل إنتاج معلومات مفيدة تسمح بالحصول على معالجة ، تخزين ، وإيصال المعلومات الى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم ، والمعلومة هي عبارة عن بيان او مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكلة معينة أو الإجابة عن سؤال معين ، والبيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا ، بحيث يمكن استخدامها في العمليات التجارية والمستقبلية لإتخاذ القرار(دهراوي ومحمد، ٢٠١٠) (Driver and mock 2014)

مكونات النظام :

أولا : المدخلات : هي العناصر التي تدخل في عملية المعالجة وتؤثر في النظام وتكون مستمدة من البيئة التي توجد فيها ، وتشكل مدخلات النظام نقطة البدء في عملية التفاعل في النظام ، التي تتم عن طريق عملية التجميع ، التي تشمل تسجيل ، وتصنيف ، وترميز الظواهر أو الأشياء كما هو موجودة على حالها لفترات زمنية معينة ، وتكون ممثلة في شكل مواد أولية ، عمالة ، رأس مال ، معلومات أو اي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة أو من نظم أخرى .

ثانياً: المعالجة : وهي الجانب الفني من النظام والتي تمثل التحويلات التي تطرأ على المدخلات للوصول الى المخرجات ، حيث يحدث تفاعلا بين عناصر النظام المختلفة من ناحية وبينها وبين مدخلاته من ناحية اخرى ، وتمثل المعالجة حالة من التفاعل المحدد (والذي يتم التحكم به) وجميع العمليات الحسابية والمنطقية التي تجري على المدخلات لتحويلها الى مخرجات .

ثالثاً: المخرجات : وهي كل ما يحتاجه متخذ القرار من نتائج عملية المعالجة التي تمت داخل النظام ، وهي التي يتم الحصول عليها من المدخلات التي خضعت الى عمليات المعالجة ، وتمثل المخرجات الناتج النهائي لتفاعل مكونات النظام الذي يذهب الى البيئة المحيطة ، او الى نظم اخرى التي قد تكون منتجا نهائيا او وسيطا ، او معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات .

رابعاً: التغذية العكسية : تهدف الى ضبط عمليات النظام لتكون المخرجات موافقة للأهداف ، وتعمل على تقييم النتائج ، وهي تعد احد اهم الأنواع الرقابية للتأكد من السير السليم للخطط الموضوعه ، والتأكد من عدم وجود خرق او تجاوزات للإجراءات والسياسات .

أهمية المعلومات المحاسبية :

شهد هذا العصر أهمية كبيرة للمعلومات وشيوع بعض المصطلحات والمفاهيم التي تعبر عن العصر الحالي بطابع المعلومات : مثل (عصر المعلومات ، ثورة المعلومات ، الذكاء الاصطناعي) ، حيث أن الذكاء الاصطناعي يتكون من أنظمة الخبرة والهيكل الشبكية ، فقد اصبحت المعلومات أحد عناصر العملية الانتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات الإقتصادية، فيعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها والبحث عن أفضل طريقة لاعدادها واستخدامها وفقا لمبدأ التكلفة الاقتصادية (المنفعة / التكلفة) ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الادارية والاقتصادية ، كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة ، وان المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد.

خصائص نظم المعلومات المحاسبية :

ان نظام المعلومات المحاسبية كغيرها من الأنظمة الأخرى ، تتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت فيها تجعلها نظاما للمعلوماتية يتمتع بالحيوية والقدرة على تأدية وظائفه المختلفة التي أعدت من أجلها .

وفيما يلي أهم خصائص نظم المعلومات المحاسبية التي تؤهلها لان تكون ذات فاعلية: (حنفاوي،٢٠٠١)

يجب ان تحقق نظم المعلومات المحاسبية درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية .

إن تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبي الضرورية وفي الوقت الملائم لإتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة .

ان تكون بسيطة ويتضح فيها تدفق البيانات من مصادرها بشكل منتظم ، وتجنب تكرار البيانات التي يتم تشغيلها، وبيان تدفق المعلومات بين مراكز اتخاذ القرارات المختلفة .

ان تزود الإدارة بالمعلومات الازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنظمة المستقبلية .

أن تكون مقبولة لدى العاملين في المنظمة ، وتتوفر فيها درجة معقولة من الإقناع بأهميتها و فائدتها.

أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنظمة الاقتصادية .

أن تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الأخرى في المنشأة ، بما يحقق التكامل بينهما لخدمة وظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة ، وبحيث توفر كل ما يحتاج إليه متخذ القرار من معلومات .

أن تكون سريعة ودقيقة في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة وذلك عند الحاجة إليها.

أن تتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثها وتطويرها لتلائم مع التغيرات الطارئة على المنظمة

العوامل المؤثرة على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية :

في ضوء التطورات المستمرة والمتسارعة التي تحدث في نظم المعلومات وتأثيراتها الإيجابية على الأداء المالي لمنشآت الأعمال ، فقد أصبح كفاءة وفاعلية تلك النظم من الأمور التي تستوجب الاهتمام وان يكون استخدامها معا ، فقد تكون المنظمة فعالة لكنها غير كفؤة أي أنها تحقق أهدافها بخسارة ، وان عدم كفاءة المنظمة يؤثر سلبا على فعاليتها مما يوجب اخذ كلاهما بالاعتبار ضمن مقاييس نجاح نظم المعلومات ، كما أن المقياس النهائي لهذه الفعالية والكفاءة تستوجب الاخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر فيهما حسب مجال المنظمة ، والتي تحيط بها مجموعة من المتغيرات كما يلي: (شاهين، ٢٠١١).

البيئة التنظيمية والادارية الداعمة للنظام.

الايضاح الاقتصادية السائده وانعكاساتها على المنظمة وانشطتها المعلوماتية.

ج- البيئة القانونية والضوابط المهنية المطبقة .

د- العوامل الاجتماعية والثقافية.

قد أشار عبدالله والقطاني (٢٠٠٧) انه يتوقف تحقيق نظم المعلومات المحاسبية لأهدافها بفاعلية على مجموعة من العوامل والمتغيرات البيئية التي تحيط بالمنشأة وتعرف المتغيرات البيئية انها : مجموعة من المتغيرات التي تحيط بالمنشأة والتي تمكنه من تحويل المدخلات الى مخرجات وتحتوي على عناصر عدة مثل : النظام السياسي ، النظام الاقتصادي ، التكنولوجيا ، الزبائن أو العملاء ، أي انها تمثل كافة العوامل التي تؤثر على مدى نجاح النشاطات التي تحقق الأهداف المحددة لها.

ويتوقف مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية على نوعين من العوامل : (عبدالله والقطاني، ٢٠٠٧)

أ (العوامل الداخلية

تتمثل في كافة الإمكانيات والموارد المادية والبرمجية والبشرية المتوفرة في النظام بالإضافة الى البيانات المتاحة والإجراءات المستخدمة في تشغيل النظام وهي عوامل تتصف بإمكانية التحكم بها والسيطرة عليها كونها تنتج عن القرارات الصادرة عن الإدارة لذا يطلق عليها متغيرات القرارات .

ب) العوامل الخارجية

وهي عوامل يصعب او لايمكن التحكم بها والسيطرة عليها وتنتج عن البيئة الخارجية التي تحيط بالنظام والتي يتم في اطارها ممارسة الانشطة والعمليات في المنظمة ، كما انه يوجد صعوبة وضع حد فاصل بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية الا أنه يمكن قياس تأثير البيئة الخارجية من خلال العوامل التالية :

١- العوامل المهنية والإلتزام بالتشريعات المهنية

تنطوي نظم المعلومات المحاسبية على علاقة وثيقة بالأنظمة والتشريعات القانونية والمهنية حيث تحدد القوانين والتشريعات شكل و مضمون البيانات والمعلومات المالية للمدققين الخارجيين ومتطلبات الإفصاح عن البيانات المالية التي يجب على إدارة المنظمات الإلتزام بها.

ويقع على عاتق الإدارة إتخاذ كافة الإجراءات التي تساعد على الإيفاء بمسؤوليتها بمنع واكتشاف حالات عدم الإلتزام ، ويستلزم ذلك تصميم نظم المعلومات للمنظمات بما يحقق تلك المتطلبات ويلبي الإحتياجات المختلفة من البيانات، وتمثل البيئة القانونية متغيرا هاما من المتغيرات التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية التي تهدف الى التأكد من خلو عمليات النظام المحاسبي من الخطأ والتلاعب والتزوير وضمان سيرها بشكل مطابق لأحكام القانون والتشريعات المهنية والكشف عن مدى مطابقة تصرفات الإدارة وأفعالها بدقة مع المتطلبات القانونية والمعايير المهنية ، ويمكن قياس أثرها من خلال :

تحديد أثر تطبيق الأنظمة والتشريعات القانونية ذات العلاقة بالمنظمات على نظم المعلومات المحاسبية سواء كان ذلك بصورة مباشرة كقوانين هيئة تنظيم قطاع التأمين او القوانين الصادرة عن غرفة تجارة عمان أو قانون الشركات أو الأنظمة والتعليمات الصادرة عن السوق المالي (بورصة عمان) وغيرها من التشريعات .

قياس أثر تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير التدقيق الدولية وغيرها من القواعد والمعايير المهنية ذات العلاقة بالأعمال على نظم المعلومات المحاسبية .

٢- العوامل الإقتصادية :

وتتمثل في طبيعة الوضع الإقتصادي السائد وإنعكاساته على أنشطة المنظمات و أنظمتها المعلوماتية والتي يمكن قياسها من خلال :

مؤشرات الإستقرار والنمو الإقتصادي.

درجة تباين الأسواق التي تتعامل معها المنظمات.

ج- درجة المنافسة القطاعية والقدرة على التنبؤ بتصرفات المنافسين وردود أفعالهم .

٣- العوامل التنظيمية

يمثل الهيكل التنظيمي الاطار الذي يتم بموجبه ترتيب وتنسيق جهود الأفراد والعاملين لتنفيذ الأنشطة في المنظمات اللازمة لتحقيق الأهداف بإستخدام الموارد المتاحة ، ويتضمن خريطة الوظائف والتقسيمات التنظيمية للوحدات الإدارية التي تقوم بهذه الأعمال .

ويمكن قياس مدى تأثير العوامل التنظيمية على نظم المعلومات المحاسبية من خلال الإختبارات والمقاييس التالية:

قياس درجة الرسمية في المنظمات والتي تشير الى مدى وجود وصف وظيفي مكتوب يحدد المهام والإجراءات والصلاحيات الممنوحة لتنفيذها .

قياس درجة المركزية واللامركزية والتي تشير الى مدى درجة تدخل الإدارة العليا ودرجة تفويض السلطات والصلاحيات الى المستويات الإدارية الأخرى في المنظمات .

قياس درجة تحقيق التكامل بين الاقسام والادارات المختلفة في المنظمات وذلك لضمان اكتمال العمل وتجنب التعارض بين أنشطة الأقسام المختلفة.

قياس مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية على جميع العاملين في المستويات الادارية المختلفة .

قياس مدى البيروقراطية ومدى تركيز العمل في ايدي أفراد محددين ودرجة تعقد أداء الأعمال وتنفيذ الأنشطة .

٤-العوامل السلوكية :

وتتمثل في أنماط السلوك الثقافية والاجتماعية للبيئة المحيطة بالمنظمات والتي ينعكس أثرها على نظم المعلومات المحاسبية ، بما في ذلك الأنماط السلوكية للمستخدم الأولي الذي يقوم بإستخدام مخرجات النظام في صنع القرار والمستخدم الثانوي الذي يتفاعل مع النظام والبرامج التطبيقية للنظام لجمع ومعالجة وتجهيز المخرجات ، حيث يجب على مصممي نظم المعلومات المحاسبية مراعاة الأنماط السلوكية للمستخدم النهائي بمفهومه الشامل الذي يشمل المستخدم الأولي والثانوي للنظام أنعكاسات السلوك البشري أثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية ، ويمكن الإشارة الى مجموعة من الأنماط السلوكية المتعلقة بالمستخدم الثانوي للنظام على النحو التالي :

مقاومة التجديد والخوف مما ستفرضه نظم المعلومات من تغيير في نمط العلاقات الاجتماعية بين العاملين والرغبة في استمرار العمل وفقا للروتين المعهود .

القلق والصراع الداخلي الناتج عن الشعور بفقدان الأمن والاستقرار الوظيفي ومخاطر الإحلال الوظيفي وفقدان فرص الترقية .

نقص الإدراك والخوف من التكنولوجيا وعدم القدرة على فهمها والتعامل معها.

٥-العوامل التقنية وتكنولوجيا المعلومات

يقصد بتكنولوجيا المعلومات تلك التقنيات الأساسية المستخدمة في نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وتطبيقاته العملية وتتضمن الأجهزة والمكونات المادية ، البرمجيات وقواعد البيانات ، شبكات الإتصال .

يمكن قياس تأثير وسائل التقنية وتكنولوجيا المعلومات على التدقيق الخارجي عموما من خلال :

قياس مدى توفر الوسائل التقنية الملائمة لتشغيل البيانات الإلكترونية وإنتاج المعلومات في المنظمات .

قياس مدى الوسائل التقنية وتكنولوجيا المعلومات بما تتضمنه من ضوابط وأدوات رقابية إدارية في تحقيق الرقابة على المكونات المادية والبرمجية لنظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المنظمات .

ج- قياس مدى إسهام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التكامل والترابط بين أنشطة الأقسام والادارات

المختلفة في المنظمات ومدى إسهامها في تعزيز التوجه نحو بناء النظم المتكاملة للمعلومات.

د- قياس مدى تأثير نظم المعلومات على وظائف الإدارة المختلفة (التخطيط ، الرقابة ، إتخاذ

القرارات) وذلك من خلال ما تقدمه من معلومات تتوافق وتتلائم مع معايير جودة المعلومات

المحاسبية.

ان هذه العوامل مجتمعة ذات تأثير كبير على مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية على التدقيق الخارجي ، فالنظم التشريعية والقوانين المعمول بها فضلا عن ان الأنظمة والمعايير المحاسبية وغيرها من المعايير المهنية تشكل مرتكزا أساسيا لفهم النظام المحاسبي وبيئة عمله .

٦-العوامل الإدارية وإتخاذ القرار : (شبير، ٢٠٠٦)

تواجه إدارة المنظمات أنواعا من المشكلات الإدارية والتي تبرز من خلالها أهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات فقد تزايد في الفترات الاخيرة الإعتماد على نظم المعلومات المحاسبية نظرا لصلتها الوثيقة في عمليات المنظمة واتخاذ القرارات.

كما فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) اطار نظري عن أهداف القوائم المالية التي يصادق عليها المحاسبين القانونيين المزاولين للمهنة، وكان من أهم ما توصل إليه :

١- يجب أن توفر القوائم المالية معلومات ملاءمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الاخرين للقدرة على استخدامها في إتخاذ القرارات.

٢- تزويد معلومات كافية عن الوضع الإقتصادي الحقيقي والملاءمة لإتخاذ القرارات.

كما أشار قاعدود (٢٠٠٧) لمواصفات نظم المعلومات المحاسبية الفاعلة كما يلي :

١- سرعة وسهولة الحصول على المعلومات :

سرعة وسهولة إدخال المعلومات في النظام.

سرعة وسهولة إجراء تعديلات على مدخلات النظام.

سرعة وسهولة تقديم الخدمة و وصولها إلى المستخدم النهائي.

٢- الكفاءة والفاعلية :

يؤدي النظام المحوسب الى تخفيض التكلفة.

يلتزم النظام المحوسب الأعمال المستهدفة ، ويؤديها بإنتاجية عالية.

يلبي النظام المحوسب احتياجات المستخدم للاهداف والمتطلبات المحددة.

يوفر النظام المحوسب لمستويات الإدارة التقارير اللازمة.

يعمل النظام على تقليص الإجراءات الروتينية المستخدمة في المنظمة.

تمكن البرمجيات المستخدمة تدفق البيانات بين المستخدمين بسهولة.

٣- تلبية متطلبات الرقابة الداخلية :

لا يمكن تعديل المستندات والفواتير بعد طباعتها أو طباعة الكشوفات والتقارير التي تشملها.

لا يمكن مسح المستندات والفواتير بعد طباعتها ، إنما يتم إلغائها ببقيد عكسي .

يتم الإحتفاظ بالمستندات والفواتير بعد إلغائها بنفس بياناتها ، وتكون ملغاة .

قدرة النظام على اكتشاف الأخطاء ، وإصدار رسائل خاصة بهذه الأخطاء .

قواعد البيانات في النظام توفر معلومات تساعد بالتعرف على المشكلة .

٤- تلبية متطلبات أمن المعلومات :

الحفاظ على سرية معلومات النظام.

تحديد صلاحيات مستخدمي النظام.

توفر حماية متينة للبيانات المستخدمة ، حيث تتطلب مستويات أمنية متعددة.

يمكن النظام من استرجاع البيانات حال فقدانها.

توفر جدار حماية في الدخول للمعلومات من غير ذوي الصلاحية.

٥- الملائمة :

يستطيع النظام المحاسبي تقديم المعلومات المرغوب بها ، واستبعاد المعلومات الثانوية .

نوافذ واجهة المستخدم ملائمة لحاجات المستخدم .

يعمل النظام على توفير معلومات متطابقة مع متطلبات متخذ القرار.

٦- توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين :

توفير القدرة والإمكانيات اللازمة في النظام المحاسبي .

النظام ذات كفاءة عالية لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

٧- مواكبة التطورات التكنولوجية :

مواكبة التطورات وتلبية حاجات الإدارة .

توفر الكفاءة والخبرة لدى الشركة المبرمجة للنظام.

٨-التخطيط: (زقوت، ٢٠١٦)

يمكن الإدارة من تحديد مناطق المشاكل وإتخاذ القرارات المناسبة.

تحليل الأهداف الموضوعة للمنظمة.

تصميم برنامج تفصيلي يلائم ظروف العملية.

٩-تلبية متطلبات تقويم الأداء:(بوليفة وكريمة، ٢٠١٣)

تساعد نظم المعلومات في وضع معايير خاصة بأداء العاملين.

تساعد نظم المعلومات في مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة.

المبحث الثاني : جودة التدقيق الخارجي

مفهوم جودة التدقيق الخارجي.

على الرغم من أهمية مفهوم جودة التدقيق الخارجي ، الا انه لم يرد مفهوم واضح وشامل ومتفق عليه من قبل الباحثين والدارسين في الموضوع ويرجع ذلك بان تعريف جودة التدقيق كانت من وجهات نظر متعددة ، كما ويعتبر (De Angelo) من أول الباحثين والذين عملوا على وضع تعريف لجودة تدقيق الحسابات وعرفها بأنها : احتمالية شرط قيام المحاسب القانوني باكتشاف الاخطاء والثغرات في النظام المحاسبي للعميل ، والقيام بتسجيل ذلك في التقرير الذي يصدره (حميدات ، ٢٠٠٦).

ان فاعلية عملية التدقيق تقوم على مفهومين رئيسيين الأول : هو المفهوم العام للجودة ممثلة في خصائص الأداء المهني لمدقق الحسابات التي تلبي رغبات مستخدمي القوائم المالية ، والثاني هو المفهوم التشغيلي لجودة التدقيق الذي يبدأ بتحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، حيث يقوم المدقق بترجمة هذه الاحتياجات الى معايير قابلة للتنفيذ ، ثم التدقيق بالالتزام بالمعايير المهنية عند أداء عملية التدقيق ، وذلك بالتخطيط الجيد ووضع البرامج الملائمة والاشراف على تنفيذها ، مما يؤدي الى تقليل مخاطر عدم إكتشاف المخالفات والاطفاء الجوهرية التي توجد في القوائم المالية (الخالدي ، ٢٠١٣).

فقد عرف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (٢٠١١) التدقيق الخارجي بأنه هو تأكيد معقول حول عدالة القوائم المالية وانها اعدت وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولي والسلوك الاخلاقي المهني، كما اشار لطفي (٢٠٠٢) ان التدقيق الخارجي هو عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة اثبات بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية ، بهدف توفير تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج للمستخدمين المعنيين .

ومن ذلك فانها تتمثل هذه الجودة في تحقيق اهداف التدقيق الخارجي ، من حيث التأكد من ان جميع العمليات المحاسبية المالية تم تسجيلها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، وبأن البيانات المالية المنشورة مطابقة للبيانات الواردة بالدفاتر والسجلات ، وبأن تقرير المدقق يشهد بعدالة تمثيل هذه البيانات لنتائج الاعمال عن فترة معينة ، والمركز المالي في تاريخ معين ، استنادا الى معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني وأدلة التدقيق الكافية والملائمة ، وبأن يعبر التقرير عن مدى خلو هذه البيانات من الاخطاء والتحريفات المادية ، وعدم اعطاء رأي مائل في البيانات المالية التي تعدها الإدارة (عودة، ٢٠١١).

أهمية جودة التدقيق الخارجي.

واجهت مهنة المحاسبة ضغوطا متزايدة وانتقادات مستمرة في السنوات الأخيرة ، بسبب وجود حالات غش وتحريف جوهرية في القوائم المالية ، وتزايد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المدققين وخصوصا بعد تعرض كثير من الشركات الأمريكية الكبيرة للفشل بالرغم من خضوع قوائمها المالية للتدقيق من أكبر مكاتب التدقيق (حسين وقطب، ٢٠٠٣).

وللتغلب على تلك الضغوط يجب الاهتمام بجودة التدقيق والتي تمثل مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية التدقيق وتنبع أهمية جودة التدقيق من خلال المجالات التالية :

١- تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية

تعد المعايير المهنية إرشادات لتحديد وتطبيق إجراءات التدقيق ، وتحتوي هذه المعايير وخصوصاً معايير رقابة الجودة على سياسات وإجراءات تهدف إلى تحسين كل من أفراد ومكاتب التدقيق، كما إن أداء عملية التدقيق بمستوى جودة ملائم يؤكد تمسك المدققين بالمعايير المهنية (اللهيبي، ٢٠١٣).

٢- المساهمة في تضيق فجوة التوقعات في عملية التدقيق

تمثل فجوة الجودة أحد المكونات الفرعية لفجوة التوقعات في التدقيق ، وقد عرف porter أن فجوة التوقعات في التدقيق بأنها الفجوة بين توقعات المستخدمين والمدققين تجاه جودة خدمات التدقيق وأكد على أن السبب الرئيس لوجودها هو انخفاض الأداء الفعلي للمدقق عن معايير التدقيق ومعايير الجودة المتعارف عليها : (اللهيبي، ٢٠١٣)

٣- تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والخطأ الموجودة في التدقيق

حظي هذا الهدف اهتماماً كبيراً من المنظمات المهنية والعديد من الباحثين في مدة الثمانيات والتسعينات خصوصاً بعد فشل العديد من الشركات الكبرى وذلك على اعتبار أن المراجعين ذوو الجودة العالية يقومون باكتشاف الأخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية أكثر من غيرهم من المراجعين ذوو الجودة المنخفضة : (اللهيبي، ٢٠١٣)

٤- تخفيض صراعات الوكالة

يفترض أنه كلما زاد التعارض في المصالح بين الوكيل (الإدارة) والمساهمين كلما زادت تكلفة الوكالة ، وكلما زادت تكلفة الوكالة كلما زادت الحاجة إلى مكاتب التدقيق التي تقدم خدمات ذات جودة عالية بعكس الشركات التي تكون فيها درجة التعارض ضئيلة وبالتالي تنخفض فيها تكاليف الوكالة (الدهراوي، ٢٠٠٢).

٥- المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات

يتضمن مفهوم حوكمة الشركات مجموعة من المبادئ تهدف إلى توفير إجراءات رقابة داخلية فعالة، وأدوات ضبط وتشريع خارجية صارمة، كما إن هناك بعدان لحوكمة الشركات هما: (الأهدل، ٢٠٠٨)

الالتزام : حيث تكون الغاية ، هي التحقق من مواجهة وتنفيذ المتطلبات والالتزامات والسياسات التشريعية والقانونية والإدارية ، فضلاً عن تلبية توقعات المساهمين وأصحاب المصلحة بأكثر قدر من الأمانة .

الأداء : وذلك باستخدام الوسائل المتاحة كافة لرفع مستوى الأداء الشامل للمنظمة ، والسعي إلى استغلال الفرص الإيجابية للمخاطر الفعلية والمتوقعة وتقليل الآثار السلبية لهذه المخاطر .

٦- أداة تنافسية جديدة

تعد المنافسة على الاتعاب أحد المخاطر التي تهدد مهنة التدقيق ، وذلك لما لها من تأثير سلبي على استقلال المدققين ، ونطاق إجراءات التدقيق ومن ثم لجنة التدقيق ، وهذا ما جعل اللجنة التي شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (COHEN) تحذر من تأثير المنافسة على نطاق جودة التدقيق المقدمة، لذلك تعد الجودة أداة استراتيجية جيدة لتحقيق ميزة تنافسية ، في سوق الخدمة ووسيلة لتنمية الحصة السوقية ، وتحسين معدلات الربحية وتحقيق رضا وولاء العملاء (الأهدل، ٢٠٠٨).

٧-زيادة الثقة في تقرير المراجعة ومصداقية القوائم المالية

يعد الاهتمام بجودة التدقيق من الامور المهمة لتدعيم الثقة بتقارير التدقيق ، وذلك للدور المهم الذي تلعبه هذه التقارير في اضاء المصداقية على القوائم المالية والتي تستخدم في اتخاذ القرارات من جانب العديد من الاطراف المهتمة بعملية التدقيق (الوكيل، ٢٠٠٤).

مزايا جودة التدقيق الخارجي.

إن اتباع نظام لتحقيق جودة أعمال التدقيق يحقق العديد من المزايا والخصائص يمكن بيانها فيما يلي :

(محمد، ٢٠٠٣)(Knechel and Salterio,2017)

اعطاء تأكيدات معقولة بان الخدمات والاعمال التي يودها مكتب التدقيق تتماشى مع المتطلبات المهنية و معايير التدقيق المتعارف عليها مع تقليل فرص ارتكاب الاخطاء في عملية التدقيق .

تحسين برنامج عمل مدققي الحسابات ، وذلك من خلال اتباعه الارشادات والمعايير الصادرة من الجمعيات المهنية بخصوص الرقابة على جودة عملية التدقيق.

يعتبر اتباع اساليب جودة التدقيق من الوسائل المقنعة في اكتساب عملاء جدد لمكتب التدقيق والمحافظة عليهم ، وخاصة في ظل المنافسة الشديدة بين مكاتب التدقيق .

ان ارتفاع مستوى المصداقية في عملية التدقيق يعني خلو القوائم المالية من الاخطاء الجوهرية، وذلك لن يكون الا من خلال المستويات العليا لجودة التدقيق .

العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي.

تعتبر العوامل المؤثرة على جودة التدقيق من المقومات الاساسية التي يجب الاهتمام بها عند قياس جودة التدقيق ، وذلك نظرا لصعوبة تحديد مفهوم دقيق لها وقياسها.

(أ)العوامل المؤثرة على جودة التدقيق والمرتبطة بمكتب التدقيق

١-حجم مكتب التدقيق

يعتبر حجم مكتب التدقيق احد الخصائص التي يتم على اساسها التمييز بين مكاتب التدقيق ، فقد تم تقسيمها الى مكاتب تدقيق كبيرة ، ومكاتب تدقيق متوسطة ، مكاتب تدقيق صغيرة ، كما ان هناك العديد من المعايير المستخدمة في التمييز بين مكاتب التدقيق منها على سبيل المثال : عدد الشركاء او عدد العاملين بالمكتب ، وعدد العملاء ، وسمعة مكتب التدقيق ، ونظرا لأهمية عامل حجم مكتب التدقيق وتأثيره على جودة عملية التدقيق فقد نال اهتماما واسعا من قبل الباحثين . فقد أشارت دراسة ان حجم مكتب التدقيق يعتبر احد خصائص جانب العرض لخدمة التدقيق ذات التأثير على جودة عملية التدقيق (حسنين وقطب، ٢٠٠٣).

وتوصلت دراسة عبد الهادي (٢٠٠٠) الى ان هناك علاقة ايجابية بين كبر حجم مكتب التدقيق وجودة التدقيق ، وان ذلك يرجع لتطبيق تلك المكاتب لمعايير الرقابة على جودة عملية التدقيق بشكل كامل .

على الرغم من وجود دراسات كثيرة تؤيد وجود علاقة طردية بين كبر حجم مكتب التدقيق وجودة التدقيق الا ان هناك من يرى ان جودة التدقيق لا ترتبط بالمكاتب الكبيرة فقط وانما ترتبط ايضا بالمكاتب الصغيرة ، على افتراض انه من غير المنطقي ان تكون مكاتب التدقيق الصغيرة عديمة الجودة ، كما ان قلة عدد عملاء المكاتب الصغيرة قد يكون راجعا الى تمسك تلك المكاتب بمعيار الاستقلال، وحرصها وعنايتها عند قبول عملاء جدد (الاهدل، ٢٠٠٨).

٢-القضايا المرفوعة ضد مكتب التدقيق

ان الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب التدقيق تعد أحد العوامل المهمة المؤثرة في جودة التدقيق الخارجي بحسب الدراسات السابقة ، وأن هناك علاقة عكسية بين الدعاوي القضائية المرفوعة وجودة التدقيق الخارجي ، فالدعاوي القضائية تعد من العواقب التي قد يتحملها المراجع مما يجعله يقدم خدمات ذات جودة عالية للحفاظ على السمعة وتجنب التعويضات (حسنين وقطب، ٢٠٠٣).

وقد أشار (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠١١) ان هناك نوعين من فشل المراجعة الأول فشل في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ويحدث ذلك عند وجود أخطاء لم يتم التأكد منها من قبل المدقق في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، النوع الثاني فشل تقرير المراجع ويحدث ذلك عندما يفشل المدقق في اصدار تقرير مقيد بالظروف الملائمة . وبذلك فان كان هناك فشل من النوع الاول او الثاني فان القوائم المالية تعتبر مضللة لمستخدميها .

٣-أنعاب التدقيق

ان تحديد اتعاب عملية التدقيق مسألة مهمة اذ انه كل طرف (المدقق والعميل) يريدون ان تتعادل قيمة الخدمات المقدمة للعميل مع قيمة الاجر المدفوع ، كما انه لا توجد نسبة او معادلة رياضية لتحديد الاتعاب بشكل عادل ، فتزداد صعوبة تحديد اتعاب عملية التدقيق في بداية التعاقد وعند كتاب التكليف بسبب عدم معرفة المدقق بطبيعة المنشأة والظروف، وحجم عملية التدقيق اللازمة والوقت والجهد المطلوب ادائه (العنقري، ٢٠٠٦).

فقد عرف (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١١) الاتعاب هي ما تحصل عليه شركة التدقيق مقابل تقديم الخدمات المهنية ، ويتم تحديدها بناء على الجهد والوقت المتوقع بذله والخبرة المستخدمة ، ولا يعتبر قبول اتعاب أقل من شركات التدقيق الاخرى بانه سلوك لا أخلاقي إذا كانت عملية تحديدها موضوعية وليست عملية تنافسية غير شريفة .

نظرا لأهمية هذا العامل فقد توصلت الدراسات الى نتائج مختلفة ، منها اوضحت ان هناك علاقة عكسية بين جودة عملية التدقيق وأتعاب عملية التدقيق ، كما ان البعض الاخر توصل الى وجود علاقة طردية .

فقد تناولت دراسة (جربوع، ٢٠٠٤) التي أوضح فيها العوامل التي ادت الى انخفاض جودة التدقيق الخارجي التي تؤدي الى عدم ثقة مستخدمي البيانات في نزاهة عملية التدقيق وبالتالي زيادة فجوة التوقعات في عملية التدقيق الخارجي ، وكان احد العوامل هو قبول أنعاب قليلة لا تتناسب مع الوقت والجهد المبذول في عملية التدقيق .

الا ان هناك دراسات توصل فيها الباحثون الى وجود علاقة سلبية بين الاتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي ومستوى جودة التدقيق الخارجي ففي دراسة (طلبة، ١٩٩٧) وهي دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق بسلطنة عمان والتي تناولت بها قياس أثر بعض العوامل في جودة اداء مراقب الحسابات، ومن هذه العوامل نسبة الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي من العميل تؤثر سلبا على مستوى جودة التدقيق الخارجي.

٤- تطبيق رقابة الجودة على اعمال التدقيق

تعرف الرقابة على جودة اعمال التدقيق بأنها المقاييس المستخدمة من قبل مكتب التدقيق والمصممة للمساعدة على انجاز عمليات تدقيق بدرجة عالية من النوعية والجودة ، فهي الوسيلة التي يمكن بواسطتها لمكتب التدقيق التأكد الى حد معقول بأن الاراء التي يبديها في عمليات التدقيق التي يقوم بها تعكس مراعاته لمعايير التدقيق الدولية ، او اي شروط قانونية او تعاقدية ، او اي معايير مهنية يضعها المكتب نفسه ، ان مخرجات عملية التدقيق والمتمثلة في تقرير المدقق الخارجي يعد حيز الزاوية الذي يعتمد عليه مستخدمو القوائم المالية ، لذلك فان تطبيق رقابة الجودة على اعمال التدقيق الخارجي يعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية بهدف رفع مستوى جودة التدقيق الخارجي ، لقد أنشأ المحاسبون في الولايات المتحدة الامريكية منظمة خاصة غير ربحية تسعى الى تعزيز الثقة بمكاتب التدقيق بعد انهيار العديد من الشركات العالمية التي ادت الى انعدام الثقة بالمدققين الخارجيين ، مما يدل على الأهمية البالغة لهذه المكاتب وضرورة وجود انظمة رقابة لمتابعتها (عودة، ٢٠١١).

وقد اوصت المعايير الدولية المنظمة لمهنة التدقيق في معيار ٢٢٠ على ضرورة قيام شركة التدقيق بالرقابة على الجودة من اجل ضمان قيام قسم التدقيق الداخلي بخدمة الاطراف ذات العلاقة بشكل مطلوب وبما يتفق مع معايير التدقيق وقد أشار المعيار ان اجراءات الرقابة تختلف باختلاف حجم المؤسسة و طبيعة عملها و موقعها الجغرافي و تمت الاشارة الى عناصر الرقابة على الجودة والتي تشمل الآتي: (ذنيبات، ٢٠٠٩)

المتطلبات المهنية : على موظفي قسم التدقيق الالتزام بقواعد السلوك المهني وهي النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية و بذل العناية اللازمة و السرية والسلوك المهني .

ج- الإشراف : ان يكون هناك توجيه و اشراف كافيان ومراجعة مستمرة للأعمال على كافة المستويات من أجل الحصول على التأكيد المعقول بأن كافة الاعمال انجزت بحسب ما هو مخطط.

د- التفتيش : وتعني مراقبة كفاءة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي بشكل مستمر، وقيام القسم بالموظفين التابعين له عن تلك الإجراءات والسياسات والتأكد من إدراكهم وفهمهم لها بشكل معقول .

٥- قبول العملاء والاستمرار معهم

إن انهيار العديد من الشركات في الأونة الأخيرة التي كان سببه افتقار المدقق الخارجي الإستقلالية والحيادية دعا العديد من الدول المتقدمة فرض قوانين للتغير الالزامي لمدققين الحسابات الخارجيين، اذ رأى اصحاب هذا الرأي بأن بذلك سوف يؤدي الى تحسين جودة التدقيق الخارجي (Nagy,2005).

ترجع أهمية هذا العامل من أن مكاتب التدقيق الست الكبار تعتبر وضع اجراءات لقبول العميل الجديد والاستمرار مع العميل القديم حجر الاساس لنظام رقابة الجودة ، وأن هذه المكاتب لا ترغب بالارتباط بعميل يتمتع بمخاطر عالية تخوفا من التعرض للمقاضاة وأنه على الرغم من ان هذه المكاتب متأكدة من جودة خدماتها الا ان هذا لا يوفر لها الدفاع الكافي ، فقد أكد البعض ان قبول العميل الجديد او الاستمرار مع عميل قديم يعتبر احد الخطوات التمهيدية للتخطيط لعملية التدقيق على اعتبار انه جزءا مهما في تقدير الخطر الممكن قبوله ، وأن بعض مكاتب التدقيق ترفض التعامل مع بعض العملاء الذين تتميز انشطتهم بالخطر الشديد مثل منشآت الادخار والقروض ، وشركات التأمين الصحي (Arens and Loebbecke,2002).

كما ينبغي على المراجع تفادي الارتباط بعملاء تنقصهم الأمانة والاستقامة وذلك باتباع العديد من الوسائل منها الاطلاع على القوائم المالية للفترات السابقة ، الاتصال بالجهات التي تتعامل مع العميل، والاتصال بالمراجع السابق (myers and others,2003).

وأكدت العديد من الدراسات أن وضع سياسات واجراءات لقبول مهمة التدقيق يعتبر احد العوامل المؤثرة على جودة التدقيق وان هناك علاقة ايجابية بينهما ، فقد توصل Carcello الى ان قيام مكتب المراجعة باجراء دراسة لادارة منشأة العميل قبل قبولها كعميل جديد يعد احد خصائص جودة التدقيق .

6-الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها

تعد المعايير المهنية للتدقيق بمثابة الثقة والتي تبنت اصدارها العديد من المنظمات المهنية ، وفرضت على جميع الممارسين الالتزام بها ، وفي مجال علاقة الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها فقد بين أرنز ان على الممارسين لمهنة التدقيق ان ينظروا الى مهنة التدقيق ونشريات معايير التدقيق على أنها المعايير الدنيا للأداء وليست المعايير المثالية وان على المراجع اذا راي ان متطلبات معيار ما غير عملية او مستحيلة اتباع تصرفا بديلا .

فقد أصدر المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين نشرة معايير المراجعة التي تناولت العلاقة بين معايير التدقيق المتعارف عليها ومعايير الرقابة على جودة التدقيق ، وقد ورد فقها انه يجب على مكاتب التدقيق ان تؤسس سياسات واجراءات لرقابة الجودة بحيث توفر ضمانا معقولا عن الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها ، وان سياسات واجراءات رقابة الجودة قد تؤثر على سلوك عمليات التدقيق التي تقوم بها مكاتب التدقيق الفردية وسلوك الممارسة المهنية التي تؤديها مكاتب التدقيق ككل .

وقد أكدت العديد من الدراسات المتعلقة بجودة عملية التدقيق ان الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها يعد احد العوامل المهمة والمؤثرة على جودة التدقيق ، وأن هناك علاقة ايجابية بين هذا العامل وجودة التدقيق (الأهدل،٢٠٠٨).

7-إجراءات التدقيق المستخدمة

تشمل الرقابة على السياسات والاجراءات التي ينبغي على مكتب التدقيق ان يقوم بها سواء سواء فيما يتعلق بالمكتب نفسه او مهمات التدقيق الخاصة ، وقد تختلف طبيعة ومدى سياسات واجراءات الرقابة على الجودة باختلاف حجم منشأة التدقيق وطبيعة الممارسات التي تمارسها ومدى تفرغ الاعمال ، ومن هذه السياسات والاجراءات التي يجب وضعها لتوفير تأكيد مناسب هو توافر التأهيل المناسب لكل مدقق، حيث وجد ان هناك علاقة بين أهداف التدقيق التحليلية واجراءاتها وكفاءة عملية التدقيق (المخادمة والرشيد،٢٠٠٧).

8-مدة ارتباط مكتب التدقيق بالمنشأة محل التدقيق

يقصد بمدة ارتباط مكتب التدقيق بالمنشأة محل الفحص عدد السنوات التي يقوم بها المكتب خلالها بمراجعة القوائم المالية للمنشأة محل عملية التدقيق ، فقد نال هذا الموضوع محل اهتمام العديد من الباحثين التي توصلت دراساتهم الى نتائج متضاربة ، فمنهم من توصل ان زيادة مدة ارتباط المدقق بالمنشأة محل التدقيق تحسن من جودة عملية التدقيق ، في حين توصل البعض الاخر ان زيادة المدة تقلل من جودة عملية التدقيق.

فمن مؤيدي وجهة النظر الأولى والتي ترى أن طول مدة عملية التدقيق تحسن من جودة التدقيق ، اللجنتان التي شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(Cohen و Treadway) اللتين اشارتا الى ان قصر مدة ارتباط المراجع بالعميل تعد أحد اسباب حدوث عمليات التدقيق دون المستوى (Knapp,1999).

كما أكد سالم ان هناك علاقة طردية بين جودة عملية التدقيق وطول مدة الارتباط مع العميل (سالم، ١٩٩٤).

وأشار (السبعي، ٢٠١١) الى أن طول فترة ارتباط المدقق تؤدي الى زيادة خبرة المدقق بالمنشأة محل عملية التدقيق والتي من المنطقي أن تعكس على كفاءة وجودة عملية التدقيق ، وتوصلت دراسته الى ان الفئات المشاركة في الدراسة (المدققين والمستخدمين) ابدوا موافقتهم على أن طول فترة ارتباط المدقق بالعميل يعتبر احد خصائص جودة التدقيق.

أما فيما يتعلق بوجهة النظر الاخرى فقد توصل (Copley and Doucet ,1993) الى أن عمليات التدقيق دون المستوى تزداد مع طول مدة ارتباط المدقق بالعميل ، كما أوضح (حسنين وقطب ، ٢٠٠٣) أن هنالك علاقة سلبية بين طول مدة ارتباط المدقق بالعميل وجودة عملية التدقيق.

٩-توزيع مهام عملية التدقيق

يقصد بها اسناد عملية التدقيق الى فريق عمل متمكن في عملية التدقيق ويمتلك مستويات من التدريب المهني والكفاءة المهنية في ضوء الظروف مهام كل فرد في فريق العمل منمدقق رئيسي ومدققين مساعدين ، وتحديد الشخص المشرف على فريق العمل ليكون مسؤولا عن توزيع الافراد على مهام عملية التدقيق ، مع المراعاة لبعض العناصر ، مثل عدد المدققين ومتطلبات الوقت ، وتقييم المؤهلات من حيث الخبرة والمؤهلات العلمية (جبران، ٢٠١٠).

وقد أشار احد الباحثين ان تخصيص المدققين على مهام عملية التدقيق يؤدي الى تحقيق المزايا التالية : (جبران، ٢٠١٠).

إتمام عملية التدقيق في الوقت المحدد وبالتالي إرضاء العميل .

تخفيض الوقت الإضافي المطلوب لإنجاز مهام التدقيق وبالتالي تخفيض تكلفة عملية التدقيق .

ج- اكتساب الأفراد مهارات وخبرات جديدة خصوصا اذا تم تناوب الدققين على التخصصات المختلفة سواء داخل نشاط واحد أو أنشطة مختلفة.

(ب)العوامل المؤثرة على جودة التدقيق والمرتبطة بفريق العمل

١-استقلال المدقق الخارجي

يمثل استقلال المدقق أحد معايير التدقيق المتعارف عليها ، وطبقا لهذا المعيار يجب على المدقق الحفاظ على استقلاله في كافة النواحي مما يعني عدم ابداء المدقق رأيا او حكما مهنيا في الشركة أو المنشأة الا ان يكون مستقلا عنه تماما ، كما ان مفهوم الاستقلال ينقسم الى جزئين : (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١١).

استقلالية الفكر : ويقصد بها ان المدقق في داخله (حالته الذهنية) على ثقة بعدم وجود أي أسباب أو عوامل قد تؤثر على ابدائه للنتائج التي توصل لها دون اي تغيير.

استقلالية المظهر : ويقصد بها ان يتجنب المدقق الظروف التي قد يستنتج منها طرف ثالث ان الحكم المهني ورأي المدقق قد تأثر بهذه الظروف ، فقد يقرر المدقق في داخله أنه يستطيع ممارسة الاستقلالية حتى لو قام بالتدقيق على شركة له مصلحة مالية فيها او يديرها أحد فروعها او أصوله أو اقاربه (استقلالية الفكر) ، ولكن أي طرف ثالث لن يقتنع بهذه الاستقلالية وسيطعن بها (استقلالية المظهر) وبالتالي فإن الاستقلالية غير متحققه هنا .

٢-الكفاءة والتأهيل العلمي للمدقق

تؤكد معايير التدقيق العامة والخاصة بالتأهيل والأداء على أهمية مهارة المدقق الشخصية وهو أن يتوفر في المدقق قدر ملائم من التعليم الرسمي في المحاسبة والتدقيق (Arens and Loebbecke, 2002).

والتأهيل العلمي هو ان يكون لدى المدقق تحصيلاً دراسياً (جامعياً) في المحاسبة والتدقيق ، وكذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى التي تمكنه من إبداء الرأي وتقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية التدقيق ، فمثلاً على المدقق أن يكون ململاً بالجوانب السلوكية والادارة ، وغيرها مثل الإقتصاد والإحصاء (المطارنة، ٢٠٠٩).

٣-خبرة المهنية للمدقق في مجال التدقيق

ان مهنة التدقيق كأي مهنة أخرى تحتاج الى التمرن عن طريق الممارسة بمعنى أنه يجب على الشخص الذي يرغب في أن يكون مدققاً قضاء فترة من الزمن للممارسة العملية ومعرفة أصول المهنة كغيرها من المهن تحت اشراف شخص مهني ذو خبرة (المطارنة، ٢٠٠٩).

وقد تبنى الباحثون وجهتي نظر لتعريف الخبرة في عملية التدقيق الأولى تعرف الخبرة على انها الاداء الأفضل لمهمة محددة ، أما وجهة النظر الثانية فتعرف الخبرة على أنها المدة الطويلة التي يقضيها الفرد في وظيفة معينة أو في أداء مهمة محددة ، وبالتالي تعتبر الخبرة مفهوماً معقداً لا يمكن قياسه بصورة كاملة وبمقياس واحد فالخبرة الحقيقية تتأثر بعدة عوامل مثل : الممارسة أو الأقدمية ، القدرة المتميزة في إصدار احكام ذات جودة عالية (الاهدل، ٢٠٠٨).

٤-المحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها المدقق

يجب ان يحترم المدقق سرية المعلومات التي تصله أثناء أداء واجباته المهنية ، وان لا يفصح عن أي من هذه المعلومات بدون تفويض محدد وصحيح إلا اذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها ، ويتضمن ذلك ان لا يستخدمها لتحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة من خلال الإفصاح عنها للغير ، وعادة ما يضع العملاء ثقتهم الكاملة بأمانة وموضوعية ونزاهة المدقق ، وفي المقابل يجب على المدقق مبادلتهم الشعور نفسه مع مراعاة مستخدمي القوائم المالية في المقام الاول ، فائناء عملية التدقيق غالباً ما يصادف المدقق الكثير من المعلومات السرية والخاصة بالعميل والتي لا يرغب بأن يطلع عليها الغير ، فمسؤولية المدقق الاخلاقية هي المحافظة على هذه السرية بما لا يتعارض مع مبدأ الإفصاح الكامل للمعلومات والبيانات ، فافشاء المعلومات من قبل المدقق لا يسئ اليه فقط وانما للمهنة ككل (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠١١).

(ج)العوامل المؤثرة على عملية التدقيق والمرتبطة بالمنشأة محل التدقيق

١-حجم المنشأة محل عملية التدقيق ومركزها المالي

يرى اصحاب هذا المقياس ان حجم العميل يؤثر سلبا على مستوى جودة التدقيق بمعنى انه كلما زاد حجم المنشأة وزادت قوة مركزها المالي كلما انخفض معها مستوى جودة التدقيق ، بينما في المنشأة الصغيرة او ذات المركز المالي المنخفض تزيد درجة جودة التدقيق .

ولعل ذلك نابع من ان المنشأة ذات الحجم او المركز المالي الكبير قد تشكل جزءا هاما وكبيرا من ايرادات مكتب التدقيق وبالتالي خوف مكتب التدقيق من خسارة هذا العميل ممايشكل تهديدا حقيقيا على استقلاليته وينعكس سلبا على جودة ادائه في عملية التدقيق ، وقد يصل الامر الى قيام العميل ذو الامكانيات الكبيرة بممارسة ضغوط على المدقق باستبداله بمدقق اخر اذا كان تقرير المدقق غير مرضي بالنسبة للعميل (ابو هين، ٢٠٠٥).

٢-هيكل الرقابة الداخلية

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل واجراءات يتبناها المشروع للمحافظة على الأصول ، واختبار دقة الحسابات ، ودرجة الاعتماد عليها ، وتنمية كفاءة العمل ، وتشجيع اتباع السياسات الإدارية الموضوعة .

وفي ضوء توصيات لجنة Treadway تم تشكيل لجنة من العديد من المنظمات المهنية وعرفت باسم لجنة (COSO) واستهدفت اللجنة تحقيق الأهداف التالية :

توفير اطار متكامل عن الرقابة الداخلية يفي بمتطلبات كافة الأطراف المهتمة.

مساعدة الادارة في تحقيق أفضل رقابة داخلية ممكنة .

ج- توفير أدوات لتقييم الرقابة الداخلية ، وإرشادات لمساعدة الادارة في اعداد تقرير للجهات الخارجية بنتائج هذا التقييم.

٣-تعقد مهام التدقيق

ان تعقد المهمة يعتبر بمثابة مرادف اما لصعوبة المهمة (كمية الطاقة الذهنية التي يجب ان يوليها الفرد لأداء المهمة أو كمية التجهيز البشري المطلوبة لأداء المهمة) أو هيكل المهمة (المدخلات، التجهيز، المخرجات) .

كما ان لهذا التعريف بعدين : الأول يتعلق بالشخص القائم بأداء المهمة (المدقق) ، والثاني يتعلق بهيكل المهمة ذاتها ، وان الاسباب التي تؤدي لتعقد مهمة التدقيق والمرتبطة بكل بعد هي:

الأسباب المتعلقة بالبعد الأول : التطور التكنولوجي وأثره على شكل تقرير المعلومات ، وهيكل معرفة وخبرة ومهارة المدقق .

الأسباب المتعلقة بالبعد الثاني : تعقد المدخلات مثل (زيادة كمية المدخلات ، عدم وضوح المدخلات) (الأهدل، ٢٠٠٨).

كما ذكر (محمد، ٢٠٠٣) انه يمكن قياس درجة تعقد المهام في منشأة ما من خلال التالي :

نوع وقطاع الصناعة الذي ينتمي اليه العميل : لما لهذا العامل من تأثير واضح بالمعرفة المطلوبة عن صناعة العميل، ويعتبر هذا العامل من أشهر المؤشرات المستخدمة لبيان تعقد المهام نظرا لتأثيره على تكلفة الفحص، كما أن تنوع الأنشطة وانتشار الشركات تزيد من تعقيد المهام .

عدد الشركات التابعة لمنشأة العميل: ويعتبر هذا العامل من أشهر المؤشرات المستخدمة نظرا لتأثيرها على تكلفة الفحص ، كما أن تنوع الأنشطة وانتشار الشركات تزيد من تعقيد المهام .

تعقد بيئة معالجة البيانات المحاسبية .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

يقدم هذا المبحث عرضاً للدراسات السابقة باللغة العربية والدراسات السابقة باللغة الإنجليزية المتعلقة بموضوع الدراسة التي تم الإستفادة منها وقد تم ترتيبها من الدراسات الأقدم الى الدراسات الأحدث .

الدراسات باللغة العربية :

١-دراسة بأذيب (٢٠١١) ، بعنوان "مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك "

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك . وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية اليمنية ، وشملت ثلاث فئات ذات علاقة بالنظم المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية اليمنية ، حيث قام الباحث بتصميم استبانة استهدفت هذه الفئات وهي : المدراء الماليون العاملون في تلك البنوك ، مدققون الحسابات الخارجيون الذين يتولون فحص البيانات المالية المنشورة لها ، ثم المدققون الداخليون العاملون فيها حيث تم توزيع (١١٦) استبانة على أفراد تلك الفئات.

كما تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الالسايب الاحصائية المناسبة وهي : اختبار (T) للعينة الواحدة، واختبار (ANOVA) واختبار (TUKEY) .

أظهرت الدراسة مستوى توفر مرتفع لكل من المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات المالية ، والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية ، الخاصة بمكونات النظم المحاسبية والتي تحكم إعداد التقارير الداخلية والخارجية المناسبة ، كما أظهرت النتائج مستوى توفر متوسط للمجموعة المرتبطة بمدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

وأوصت الدراسة بضرورة أن تصدر جهات الرقابة والاشراف على القطاع المصرفي اليمني (كالبك المركزي) تشريعات أو تعليمات تلتزم بها البنوك التجارية اليمنية وذلك من أجل تحسين موثوقية القوائم المالية الصادرة عن تلك البنوك .

٢-دراسة المطيري (٢٠١٢) ، بعنوان " أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت "

هدفت الدراسة للتعرف على أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة والمسموح لها بمزاولة المهنة في دولة الكويت . وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية ، حيث تم استخدام استبانة لجمع بيانات الدراسة تم توزيعها على عينة شملت (١٢٥) مدققاً يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المتغير المستقل وهو تكنولوجيا المعلومات وأهميته في المتغير التابع وهو جودة التدقيق .

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها : أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتكنولوجيا المعلومات (التقنيات الحاسوبية ، الخبرة العلمية والعملية ، وتطوير المهارات) في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت .

وأوصت الدراسة بضرورة تبني نظام لتكنولوجيا المعلومات يعمل على جمع المعلومات المحاسبية ونشرها وتبادلها والإفادة منها في جميع أنشطة المكاتب ، وأوصت ايضا بأهمية إستمرار مكاتب التدقيق في وضع الخطط والاستراتيجيات للإبقاء على عملية التجديد المستمر على ضوء ما يستجد من تطورات في تكنولوجيا المعلومات حتى تتمكن من المحافظة على وجودها وإستمراريتها .

٣-دراسة الشنطي (٢٠١٣)، بعنوان " أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين كفاءة وفاعلية التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني " . دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العاملة في القطاع الصناعي الأردني .

هدفت هذه الدراسة الى بيان أهمية الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية بالمساعدة في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية والتكنولوجية وبيان مدى أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي للوصول الى واقع تطبيق نظم المعلومات المحاسبية ، ولزيادة الوعي لدى الإدارة والمدققين الداخليين حول أهمية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية ، وقد تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية العاملة في القطاع الصناعي الاردني حيث بلغ عددهم (٧٤) شركة صناعية مساهمة عامة وتكونت عينة الدراسة من إدارات الشركات والمدققين الداخليين حيث تم توزيع (٦٠) استبانة .

وخلصت الدراسة الى أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية يؤدي الى تحسين فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة الالتزام بالقوانين والسياسات المحددة سلفا وكذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة للإدارة لتوجيه الموارد وإستغلالها الإستغلال الأمثل وبالتالي تحقيق الاهداف المطلوبة ضمن الوقت المحدد وبأقل التكاليف مما ينعكس ايضا على تحسين فاعلية التدقيق الداخلي . وأوصت الدراسة بزيادة الاعتماد على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية كون ذلك يزيد من فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي في هذا القطاع ، مما يساعد على تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة من قبل الإدارة .

٤-دراسة سمور (٢٠١٤) ، بعنوان : " دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق " دراسة ميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمات التدقيق في فلسطين ، ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة ، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتم توزيعها على أفراد عينة الدراسة بشكل كامل ، والمكونة من شركات التدقيق الدولية والإقليمية والمحلية الكبرى في قطاع غزة بعدد (٩) شركات تدقيق وتشمل على (٤٥) مدققا ، وتم استرداد (٤١) أي ما نسبته حوالي (٩١%) وتم استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية لتحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها : أن استخدام التدقيق الإلكتروني في مرحلة تخطيط عملية التدقيق يؤدي الى تحسين جودة خدمة التدقيق ، وكذلك يتم استخدام التدقيق الإلكتروني في تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الاساسية للعمليات ، بالإضافة الى فهم بيئة الرقابة الداخلية ، وتوصلت الدراسة الى انه يوجد إدراك لدى مدققي الحسابات في فلسطين لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمة التدقيق ، وذلك بسبب ما يوفره استخدامها من انجاز العمليات بسرعة اكبر .

وخلصت الدراسة الى عدة توصيات أهمها : زيادة الجانب الرقابي من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية على الشركات المساهمة في مجال التعاقد مع شركات تدقيق تستخدم وسائل وأدوات التدقيق الإلكتروني في عملية التدقيق .

5-دراسة العلمي (٢٠١٥) ، بعنوان : " دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي " . دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في المحافظات الجنوبية _ فلسطين .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي ، ولتحقيق هذا الهدف تم مراجعة الدراسات السابقة والأطر النظرية المتعلقة بالموضوع، وصياغة بعض الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها .

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم وتوزيع استبانة علمية محكمة على مجتمع الدراسة والمتمثل في أصحاب مكاتب وشركات التدقيق العاملة في قطاع غزة والمعتمدة لدى نقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين ، وبالبالغ عددها (١٠١) مكتب ، حيث تم استرداد ٩١% من الاستبانات الموزعة وتم استخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك دور مهم لإستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي ، كما يعد إستخدامها من الوسائل الأساسية التي تساعد على رفع مستوى كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي ، وتساعد المدقق في تنفيذ برامج التدقيق وتحقيق الأداء بطريقة أفضل، كما ان لها دورا مهما وفاعلا في رفع مستوى مهنة تدقيق الحسابات .

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها : ضرورة إبراز أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في مهنة تدقيق الحسابات وذلك من خلال تفعيلها بالمؤتمرات والمحاضرات والندوات وضرورة مواكبة التطور في مجال التكنولوجيا ، وضرورة أن تشمل المناهج الدراسية في الجامعات على أساليب نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في مجال التدقيق .

6-دراسة قداري (٢٠١٥) ، بعنوان " دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية " . دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية ، حيث تم التطرق للمراجعة المحاسبية من خلال مفهوميها وبيان أهميتها ، ومختلف الخطوات العملية لإنجازها، ومن ثم التعرف على المعلومات المحاسبية من خلال جودتها وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية الثانوية والتي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (٣٠) فردا ، وبعد حصر وتجميع البيانات تم تحليلها بواسطة برنامج (SPSS)

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المراجعة الخارجية تعمل على زيادة القدرة على توصيل معلومات محاسبية ، وهذا من خلال إعداد التقرير النهائي للمراجع والذي يحتوي على مدى الافصاح عن كافة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية ، كما أن درجة جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير كبير على دقة القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات .

٧-دراسة زقوت (٢٠١٦) ، بعنوان " مدى فاعلية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة " . دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة عملية التدقيق ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي ملائمة لطبيعة الدراسة ، حيث تم تصميم وتوزيع إستبانة علمية محكمة على مجتمع الدراسة والمتمثل في كبرى شركات التدقيق المحلية والدولية العاملة في قطاع غزة بعدد (١٨) مكتب وشركة ، وتشمل على (٨٠) مدقق ، حيث تم إسترداد (٧٠) إستبانة أي ما نسبته حوالي (٨٧.٥%) وتم إستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وإختبار الفرضيات .

ومن اهم النتائج التي وصلت اليها الدراسة : وجود حاجة ملحة لدى المدققين ومكاتب التدقيق لإستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ، وذلك ما يوفره إستخدامها من إنجاز الأعمال بسرعة أكبر، وكون إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يعمل على تحسين جودة الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات الإلكترونية المستخدمة في المنشأة محل التدقيق ، كما أظهرت نتائج الدراسة الى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المرحلة الأولى من عملية التدقيق وهي مرحلة التخطيط ، بقدرتها على تقييم نتائج أعمال التدقيق بشكل أكثر جودة ومصداقية ، مما يساهم في تحسين جودة عملية التدقيق، بالإضافة الى تسهيل احتساب حجم العينة بشكل دقيق ، وتسهيل اختيار مفردات العينة ، والمساعدة في إعداد موازنة الوقت اللازم للقيام بعملية التدقيق .

ومن أهم التوصيات التي وصلت اليها الدراسة : ضرورة إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات في مهنة تدقيق الحسابات وذلك من خلال تفعيلها بالمؤتمرات والمحاضرات والندوات والدورات التدريبية ، يجب إشراك المدققين وأخذ آرائهم بالاعتبار عند تصميم وتطوير التقنيات الإلكترونية المستخدمة في عملية التدقيق ، بالإضافة الى ضرورة الاستفادة من خبرات الشركات العالمية لتدقيق الحسابات في مجال التدقيق في ظل نظم معالجة البيانات ، وذلك من خلال تبادل الخبرات وإبتعاث الكوادر للتدرب فيها ، كما أضاف ضرورة إستخدام وسائل وأساليب تكنولوجيا المعلومات

٨-دراسة أسماء (٢٠١٦) ، بعنوان " أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية " . دراسة حالة شركة التمور للجنوب _ ولاية بسكرة

هدفت الدراسة في تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية ، ويهدف البحث الى دراسة المراجعة الالكترونية للمعلومات المحاسبية ، وبيان اجراءتها وأساليبها والمخاطر الناجمة عنها واقتراح الوسائل المناسبة للتقليل أو الحد من المخاطر ، استخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال التحليلات والاستنتاجات توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها : ان استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى الى تحسين اجراءات وأساليب عملية المراجعة الخارجية ، وأثرت على سرعة ودقة تنفيذ العملية مع تقليل الجهد والتكلفة المرتبطة بها لكنها لم تؤثر على اهداف المراجعة ، مع ضرورة تقييم الاجراءات الرقابية بشكل دوري . وأن السبب الأكبر لاستخدام نظم المعلومات في عملية المراجعة هي السهولة في الحصول على المعلومات وبالتالي السرعة في إتخاذ القرار مما يوفر الوقت والجهد.

الدراسات باللغة الإنجليزية :

١-دراسة (2000) Tucker بعنوان: IT and The Audit

"تكنولوجيا المعلومات والتدقيق"

هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير التكنولوجيا على عملية التدقيق باعتبار أن المدقق جزءا من تكنولوجيا المعلومات وأن السيطره على هذه التكنولوجيا يعتبر أحد العوامل المهمة للتدقيق، وأن المدقق يستخدم الأشخاص ذوي المهارات والكفاءة في عملية التدقيق . وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الإستعانة بالمصادر ذات العلاقة بموضوع البحث وخاصة نظم المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق .

خلصت الدراسة الى عدد من النتائج ابرزها: أن النمو المتسارع في تكنولوجيا المعلومات وقابلية المشاريع بمختلف أحجامها للتنافس على إستعمال التقنيات الحديثة أدى الى التأثير على عملية التدقيق باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وأن نظم المعلومات المحاسبية تؤثر على عملية التدقيق والطرق المتبعة من قبل المدقق.

٢-دراسة (2002) Yi-ching Ka et.al. بعنوان : Impact of Information Technology on Puplic Accounting Firm Productivity.

" أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى إنتاجية المحاسبين"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى إنتاجية المدققين في ما يتعلق بالكشف عن الأعمال المتعلقة بمصدقية العمليات المالية ، تكونت عينة الدراسة من خمسة مكاتب تم اختيارها بشكل عشوائي عن طريق إحدى شركات التدقيق العالمية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تستخدم تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في برامج المراجعة . تم استخدام تحليل الإنحدار وتحليل البيانات لتحليل المعلومات الكمية والنوعية من موقع البحث لتقدير قيمة التغير في الإنتاجية .

توصلت الدراسة أن هناك مكاسب كبيرة في مستوى الإنتاجية لدى المدققين عقب استخدام تكنولوجيا المعلومات ، أي أن تكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل إيجابي على مستوى إنتاجهم ، وأشارت نتائج الدراسة الى مصداقية العمليات المالية ، وتوثيق أثر قيمة تكنولوجيا المعلومات في شركة التدقيق.

٣-دراسة (2008) Diane Janvrin , James Bierstaker and D.jordan low بعنوان : An Examination of Audit Information Technolgy Use and Perceived Important

"فحص تكنولوجيا معلومات التدقيق والأهمية الملحوظة "

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الخارجي ، حيث تبين أن هناك تأثيرا مباشرا لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق ، فقد استكشفت الدراسة الوصفية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأهميتها المتصورة في العديد من عمليات التدقيق المطبقة لمعالجة المخاوف التنظيمية حول الحواجز التي تحول دون الدخول في المحاسبة العامة والنهوذ ببحوث التدقيق ، فان هذه الدراسة للبحث في ما إذا كان هناك استخدام لتكنولوجيا المعلومات لمراجعة الحسابات والأهمية المتصورة لتكنولوجيا المعلومات باختلاف حجم الشركات ، فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي في جمع البيانات من خلال توزيع ١٨١ استبانة لمدققون يمثلون الشركات الكبرى على المستوى المحلي والوطني والإقليمي

فقد توصلت الدراسة الى أن المدققين يستخدمون مجموعة متنوعة من تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع بما في ذلك الإجراءات التحليلية ، كتابة تقارير التدقيق، وأوراق العمل الإلكترونية ، وأدوات البحث على الإنترنت ، وأخذ العينات . يرى المدققون أن العديد التطبيقات مهمة (مثل مراجعة الإحتيال) ، ولكن يتم إستخدامها بشكل غير منتظم ، بالإضافة الى ذلك انهم يستعينون بخبراء تكنولوجيا المعلومات بشكل نادر ، حتى من قبل مدققين الحسابات الذين يفحصون تكنولوجيا المعلومات المعقدة ، كما أن نتائج الدراسة تشير الى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والأهمية المتصورة تختلف باختلاف حجم شركة التدقيق .

4-دراسة (2008) sayana et.al بعنوان : Using CAATs to support IS Audit

"تدقيق نظم المعلومات بإستخدام أساليب التدقيق"

هدفت هذه الدراسة الى تدعيم عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية بإستخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني ، إذ جاء في هذه الدراسة أنه نتيجة لوجود المعلومات التي يحتاجها المدقق عند قيامه بعملية المراجعة داخل نظام المعلومات الإلكتروني للشركة محل التدقيق ، أدى لك الى وجود تساؤل عن كيفية قيام المدقق بتنفيذ عملية التدقيق بدون استخدام الحاسب الإلكتروني ، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي في صياغة البحث وذلك بالرجوع إلى الكتب العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة . كما انها كانت دراسة ميدانية أجريت في بريطانيا.

وخلصت الدراسة الى ان استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني تمكن من تدعيم عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، لما تمتلكه من قدرات كما في تحليل البيانات وتقييم أمن الشبكة وتقييم إدارة قواعد البيانات ، واختيار البرامج والكودات.

5-دراسة (2011) Morthy et.al بعنوان : The Impact of Information Technology on Internal Auditing

" أثر تكنولوجيا المعلومات على التدقيق الداخلي "

هدفت الدراسة الى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي في الشركات ، حيث تؤكد الدراسة على الاتجاه العالمي لاعتماد نظام تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات/الأجهزة) في إنتاج بيئة أكثر خضوعا للرقابة في عملية التدقيق ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال جمع بيانات الدراسة من مختلف مصادر البيانات الثانوية وتشمل المقالات العلمية المنشورة في المجالات العالمية وقاعد البيانات ومحركات البحث مثل جوجل وياهو بالإضافة الى كتب المحاسبة والتدقيق ، وتوضح كيفية تأثير تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة ، تقييم المخاطر،أنشطة الرقابة ، المعلومات والاتصالات والرصد) وتقدم التوجيهات وأفضل الممارسات لتقييم التقنيات المتاحة لتنفيذ مهام التدقيق بشكل فعال . وتتناول الدراسة كيف ان نظام المعلومات والتجهيز الإلكتروني للبيانات غيرت طريقة المؤسسات في أعمالها وتعزيز الكفاءة التشغيلية والمساعدة في اتخاذ القرارات .

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها : تزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات بحيث تشكل نسبة متزايدة من المعرفة والمهارات المهنية للمدققين وضرورة قيام المدققين ومهنة التدقيق بتشجيع ودعم جهود مقدمي الأنظمة والتقنيات الجديدة لتعزيز دمج وضمان قوة وسلامة أنظمة المعلومات وحمايتها من المخاطر ، وتؤكد بأن المدقق ايضا لديه مسؤولية للتأكد من مستوى التحكم من الادارة لفهم المخاطر المقبولة من قبل الادارة .

"تحليل الصفات التي تؤثر على جودة تدقيق تكنولوجيا المعلومات - دراسة لممارسي تكنولوجيا المعلومات والمراجعة المالية"

هدفت الدراسة للتعرف على أهمية التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات مع زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات للعمليات التجارية والأنظمة الجديدة المتعلقة بتأمين تكنولوجيا المعلومات لهذه العمليات . وقد اقترحت الدراسات السابقة عدة أطر في مجال تكنولوجيا المعلومات والتدقيق الخارجي والتي تؤثر على جودة التدقيق، إلا أن الدراسات السابقة لم تقدم منشآت قابلة للقياس ولا نظرت في ما إذا كانت هذه التركيبات المقترحة هي نفسها أو مختلفة ، بناء على الدراسات السابقة الذي اقترح عدة أطر لجودة التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات ، تقوم هذه الدراسة بتحديد وتقييم البنود المقترحة من قبل هذه الأطر وأدبيات التدقيق الخارجي، وذلك من خلال توزيع الاستبانات لعينة الدراسة .

وقد توصلت الدراسة الى أن هناك عوامل إضافية هامة جدا لعملية التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وأن الأهمية النسبية العوامل النوعية لعملية تدقيق الحسابات باستخدام تكنولوجيا المعلومات تختلف باختلاف شركات التدقيق .

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة موضوع أهمية نظم وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات المستخدمة وبيان إجراءاتها وأساليبها في عملية التدقيق ، حيث توصلت بأن هناك دور مهم بمعرفة واستخدام تكنولوجيا المعلومات برفع كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي وزيادة القدرة التنافسية ، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي الى زيادة فاعلية مرحلة التخطيط وعملية الاجراءات التحليلية ، بالاضافة الى زيادة الثقة بالادلة التي تدعم رأي المدقق حول مدى عدالة القوائم المالية ، وأن الرؤية المستقبلية لمهنة التدقيق ستحقق منفعة أفضل عند الامام والمعرفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات ، كما بينت بعض الدراسات ان استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى الى تحسين اجراءات وأساليب عملية المراجعة الخارجية ، وأثرت على سرعة ودقة تنفيذ العملية مع تقليل الجهد والتكلفة المرتبطة بها ، لكنها لم تؤثر على اهداف المراجعة، مع ضرورة تقييم الاجراءات الرقابية بشكل دوري .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أن معظم الدراسات قد تناولت نظم المعلومات المحاسبية المتأتمية لإستخدام هذه النظم وقياس تأثيرها على فاعلية التدقيق الخارجي، إلا أن هذه الدراسة تناولت عناصر فاعلية النظم المحاسبية بشكل أشمل وأوسع من الدراسات السابقة، وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها والتي تناقش أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين في حدود علم الباحث .

ملخص الدراسات السابقة :

يوضح الجدول رقم (٢) عرضاً ملخصاً للدراسات السابقة التي تناولها الباحث.

الجدول رقم (٢) ملخص للدراسات باللغة العربية واللغة الإنجليزية

الباحث وسنة الدراسة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	أسلوب الدراسة وعواملها	أهم النتائج	الإستفادة من الدراسات السابقة
باذيب ٢٠١١	مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمينية واثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك.	التعرف على مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمينية واثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك.	تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاساليب الاحصائية المناسبة وهي: اختبار (T) للعيينة الواحدة ، واختبار (ANOVA) واختبار (TUKEY)	اظهرت النتائج مستوى توفر متوسط للمجموعة المرتبطة بمدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .	تم الإستفادة من هذه الدراسة في صياغة الإطار النظري.
المطيري ٢٠١٢	اهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدقيي الحسابات في دولة الكويت.	التعرف على اهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدقيي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العامة والمسموح لها بمزاولة المهنة في دولة الكويت.	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبانة لجمع بيانات الدراسة تم توزيعها على عينة شملت (١٢٥) مدققاً يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة .	وجود اثر ذو دلالة احصائية لتكنولوجيا المعلومات (التقنيات الحاسوبية ،الخبرة العلمية والعملية ، وتطوير المهارت) في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدقيي الحسابات في دولة الكويت .	تم الإستفادة من هذه الدراسة في صياغة الإطار النظري .

<p>تم الإستفادة من هذه الدراسة في صياغة الإطار النظري .</p>	<p>تطبيق نظم المعلومات المحاسبية يؤدي الى تحسين فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة الالتزام بالقوانين والسياسات المحدده سلفا وكذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة للادارة لتوجيه الموارد واستغلالها الاستغلال الامثل وبالتالي تحقيق الاهداف المطلوبة ضمن الوقت المحدد وبأقل التكاليف مما ينعكس ايضا على تحسين فاعلية التدقيق الداخلي.</p>	<p>تم إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع البيانات .</p>	<p>بيان اهمية الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية بالمساعدة في الاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية والتكنولوجية وبيان مدى أهمية إستخدام نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي.</p>	<p>أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين كفاءة وفاعلية التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني .</p>	<p>الشنطي ٢٠١٣</p>
<p>تم الإستفادة من هذه الدراسة في صياغة الإطار النظري.</p>	<p>استخدام التدقيق الالكتروني في مرحلة تخطيط عملية التدقيق يؤدي الى تحسين جودة خدمة التدقيق .</p>	<p>اتباع المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).</p>	<p>هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة خدمات التدقيق في فلسطين.</p>	<p>دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق.</p>	<p>سمور ٢٠١٤</p>

<p>تم الإستفادة من هذه الدراسة فيما يتعلق بصياغة أسئلة الإستبانة لمتغيرات الدراسة.</p>	<p>ان هناك دور مهم لإستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي ، وتساعد الدقق في تنفيذ برامج التدقيق وتحقق الاداء بطريقة افضل .</p>	<p>اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي لتحليل البيانات .</p>	<p>التعرف على دور إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي</p>	<p>دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي</p>	<p>العلمي ٢٠١٥</p>
<p>تم الإستفادة من هذه الدراسة في صياغة الإطار النظري .</p>	<p>المراجع الخارجية تعمل على زيادة القدرة على توصيل معلومات محاسبية ، من خلال إعداد التقرير النهائي للمراجع والذي يحتوي على ممدى الافصاح عن كافة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية ، كما ان درجة جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير كبير على دقة القرارات المتخذة .</p>	<p>استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الاولية الثانوية بواسطة برنامج (SPSS) و (EXCE) .</p>	<p>هدفت الى بيان دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية</p>	<p>دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية</p>	<p>قadari ٢٠١٥</p>

تم الإستفادة من هذه الدراسة في صياغة الإطار النظري.	وجود حاجة ملحة لدى المدققين ومكاتب التدقيق لإستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وان استخدام تكنولوجيا المعلومات في المرحلة الأولى من عملية التدقيق وهي مرحلة التخطيط ، تمكن على تقييم نتائج اعمال التدقيق بشكل اكثر جودة ومصداقية ، مما يساهم في تحسين جودة عملية التدقيق .	المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي لتحليل البيانات و إختبار الفرضيات.	التعرف على مدى فاعلية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة عملية التدقيق	مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق واثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة .	زقوت ٢٠١٦
تم الإستفادة من هذه الدراسة في صياغة الإطار النظري.	ان استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى الى تحسين اجراءات واساليب عملية المراجعة الخارجية، وأثرت على سرعة ودقة تنفيذ العملية مع تقليل الجهد والتكلفة المرتبطة بها، كما انها لم تؤثر على اهداف المراجعة، مع ضرورة تقييم الاجراءات الرقابية بشكل دوري .	من خلال المنهج الوصفي و التحليلي من خلال جمع البيانات .	تحديد اثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية وبيان اجراءاتها واساليبها والمخاطر الناجمة عنها واقتراح الوسائل المناسبة للتقليل اوالحد من المخاطر .	أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية	أسماء ٢٠١٦

تم الإستفادة من هذه الدراسة في صياغة الإطار النظري.	ان استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني تمكن من تدعيم عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، لما تمتلكه من قدرات في تحليل البيانات وتقييم أمن الشبكة وتقييم إدارة قواعد البيانات.	اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي في صياغة البحث وذلك بالرجوع إلى الكتب العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.	تدعيم عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية باستخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني	Using CAATs to support IS Audit	Sayana et.al 2008
تم الإستفادة من هذه الدراسة في صياغة الإطار النظري.	تزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات بحيث تشكل نسبة متزايدة من المعرفة والمهارات المهنية للمدققين وضرورة قيام المدققين ومهنة التدقيق بتشجيع ودعم جهود مقدمي الأنظمة والتقنيات الجديدة لتعزيز دمج وضمان قوة وسلامة أنظمة المعلومات وحمايتها من المخاطر.	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال جمع بيانات من الدراسة من مختلف مصادر البيانات الثانوية	التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي في الشركات	The Impact of Information Technology on Internal Auditing	Morthy et.al 2011
تم الإستفادة من هذه الدراسة في صياغة الإطار النظري.	أن هناك عوامل إضافية هامة جدا لعملية التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات ، وأن الأهمية النسبية العوامل النوعية لعملية تدقيق الحسابات باستخدام تكنولوجيا المعلومات تختلف باختلاف شركات التدقيق.	من خلال جمع البيانات باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي .	التعرف على أهمية التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات	An Analysis of Attributes that Impact Information Technology Audit Quality – Astudy of it and Financial Audit Practitioners	Dale Stoel and Douglas Havelka 2012

الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات

المقدمة :

تناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة التي تم استخدامها في الدراسة، حيث يتضمن تعريفاً بطبيعة ونوع الدراسة، ومصادر جمع البيانات، وتطوير أداة الدراسة، والتعريف بها، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، كما تتضمن مجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

طبيعة ونوع الدراسة :

تعتبر هذه الدراسات من الدراسة الوصفية التي تهدف إلى التعرف على اثر المتغير المستقل والمتمثل بفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المتغير التابع والمتمثل بجودة التدقيق الخارجي، حيث قام الباحث باستخدام الأسلوب الوصفي لوصف المعلومات العامة للمستخدمين من خلال تحويل البيانات غير الكمية إلى بيانات كمية قابلة للقياس، وتم إجراء هذه الدراسة بدون فرض أية قيود أو ضوابط قد تتحكم في نتائجها، كما أنه لم يتم إجراء أي نوع من التحكم بمتغيرات الدراسة وتوجهاتها البحثية، وبناءً عليه تعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية كون المعلومات التي تم الحصول عليها كانت مباشرة من المدققين القانونيين الأردنيين، كما تعتبر دراسة تحليلية تم الاعتماد فيها بشكل كامل على المسح الميداني لمجتمع الدراسة من خلال عينتها، وذلك باستخدام إستبانة تم تصميمها خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، وبما يتناسب مع الفرضيات التي تم اعتمادها من قبل الباحث، وللقيام بعملية التحليل الإحصائي والتوصل إلى الأهداف المطلوبة للدراسة تم اعتماد مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) الذي يقابله مستوى ثقة (0.95) لتفسير نتائج الاختبارات.

مصادر البيانات :

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بظاهرة فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وجودة التدقيق الخارجي. ويتطرق هذا المنهج إلى مصدرين لجمع البيانات، وهما:

أولاً: المصادر الثانوية: وهي مصادر البيانات والمعلومات المتاحة من خلال الكتب العلمية، والمقالات العربية، والأجنبية المتخصصة، والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير المتعلقة بموضوع الدراسة، واستخدم هذا المصدر للتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وتغطية الجانب النظري لمتغيرات الدراسة.

ثانياً: المصادر الأولية: تصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية لجمع البيانات، ولتحقيق ذلك قام الباحث بتصميم نموذج من الاستبانة تغطي كافة الجوانب التي بنيت عليها الفرضيات، والتي تم تناولها في الإطار النظري، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصياً.

تطوير أداة الدراسة :

لقد مرت عمليه تطوير أداة الدراسة بعدة مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه واعتمادها، واستخدامها، وتلخص هذه الخطوات بما يأتي:

استعراض الإطار النظري الذي انتهى إليه الآخرون، والدراسات السابقة المتعلقة بفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وجودة التدقيق الخارجي لتحديد المتغيرات الأساسية للدراسة، واستعراض الأنظمة والتعليمات والقوانين المعمول بها.

بعد تحديد متغيرات الدراسة تم تبويب أسئلة الاستبانة، وتقسيمها إلى تسع محاور، تقيس المحاور الثمانية الأولى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية، والمحور التاسع جودة التدقيق الخارجي، حيث قام بالاشتراك مع المشرف بمراجعتها للتأكد من شموليتها، وتغطيتها لجوانب الدراسة الأساسية.

تم تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة) من قبل مجموعة من الأساتذة الأكاديميين المختصين في مجال المحاسبة للتأكد من تغطيتها، وشموليتها لجوانب الدراسة الأساسية، ووضوحها، وإزالة الغموض عن فقراتها، تم الأخذ بملاحظاتهم، وتعديل أداة الدراسة بموجبها، ويبين الملحق رقم (١) أداة الدراسة بشكلها النهائي، والملحق رقم (٢) يبين أسماء المحكمين لأداء الدراسة.

التعريف بأداة الدراسة :

تكونت أداة الدراسة من استبانة موضحة بالملحق رقم (١) التي تم تصميمها من قبل الباحث لتحقيق أهداف الدراسة، وتكونت من قسمين تمثلت فيما يأتي:

القسم الأول: هدف إلى جمع البيانات الشخصية عن أفراد عينة الدراسة، واشتملت على المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة العملية في التدقيق الخارجي، والمسمى الوظيفي، والشهادات المهنية.

القسم الثاني: خصص للعبارات والتي تقيس أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، وتكون من مجالين تتمثل فيما يلي:

المجال الأول: خصص للعبارات التي تقيس المتغير المستقل والمتمثل بفاعلية نظم المعلومات المحاسبية، وتكون من (٤٠) فقرة، موزعة على ثمان متغيرات كما يلي:

متغير سهولة وسرعة الحصول على المعلومات: تم قياسها بـ (٥) فقرات.

متغير التخطيط: تم قياسها بـ (٥) فقرات.

متغير تقييم الأداء: تم قياسها بـ (٥) فقرات.

متغير الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات: تم قياسها بـ (٥) فقرات.

متغير تلبية اتخاذ القرارات: تم قياسها بـ (٥) فقرات.

متغير الملائمة مع الهيكل التنظيمي: تم قياسها بـ (٥) فقرات.

المجال الثاني: خصص للعبارات الخاصة بالمتغير التابع والمتمثل بجودة التدقيق الخارجي، وتكون من (١٢) فقرة.

واستخدم الباحث في أداة الدراسة مقياس ليكرت الخماسي (Likert/ Five Point Scale)، في الإجابة على فقرات الاستبانة وذلك حسب الدرجات التالية: درجة (١) تعبر عن غير موافق بشدة، درجة (٢) تعبر عن غير الموفق، درجة (٣) تعبر عن موافق إلى حد ما، درجة (٤) تعبر عن موافق، درجة (٥) تعبر عن الموافقة بشدة، وتفسير المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة ولتحديد درجة أهميتها فقد اعتمد الباحث معيار إحصائي يقوم على تقسيم الأوساط الحسابية إلى ثلاثة مستويات، وهي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل) / عدد المستويات

طول الفئة = $(1-0) / 3 = 3/4 = 0.75$ وبذلك تكون المستويات كالتالي:

مستوى أهمية منخفض: من (١ - ٢.٣٣).

مستوى أهمية متوسط: من (٢.٣٤ - ٣.٦٦).

مستوى أهمية مرتفع: من (٣.٦٧ - ٥).

مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة :

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين القانونيين الأردنيين المزاوولون، والمسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، ويعملون في مكاتب تدقيق مرخصة من قبل وزارة الصناعة والتجارة، ومن واقع سجلات الجمعية تبين أنّ هذه المكاتب يعمل فيها (٤٠٢) مدققاً مزاوول داخل الأردن (JACPA، سجل الأعضاء، ٢٠١٧).

عينة الدراسة :

أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية من المحاسبين القانونيين الأردنيين ومقدارها (١٩٦) مدقق، وشكلت ما نسبته (٤٩%) من مجتمع الدراسة، حيث تمّ توزيع الاستبانة عليهم بواسطة الباحث شخصياً، واسترد منها (١٥٤) استبانة أي ما نسبته (٧٨.٦%) من عدد الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة، وتعتبر هذه النسبة جيدة، وبعد فرزها تم استبعاد (١٦) استبانة كانت غير صالحة للتحليل لعدم إكمال تعبئتها من قبل المدققين المزاوولين للمهنة.

جدول رقم (٣) عينة الدراسة والاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الاستبانات الصالحة للتحليل		الاستبانات المستردة		الاستبانات الموزعة		مجتمع الدراسة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
70.4%	138	78.6%	154	100%	196	مدققي الحسابات القانونيون الأردنيون المزاوولون

أساليب تحليل البيانات :

لتحليل بيانات أسئلة الاستبانة قام الباحث بإدخالها البيانات إلى الحاسوب ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفيما يأتي أهم الأساليب التي تم استخدامها:

الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث تم استخدام التكرارات، والنسب المئوية للتعرف على توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية، واستخدام الوسط الحسابي، والانحراف المعياري للتعرف على مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وجودة التدقيق الخارجي.

اختبار معامل بيرسون للارتباط: للكشف عن مدى وجود علاقة ارتباط بين متغيرين، وقد أتمدت علاقات الارتباط التي تزيد عن (30%)، وكانت دلالتها الإحصائية مهمة عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$.

معامل كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach): بهدف التحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة كأحد المؤشرات على ثباتها

اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة: وذلك باستخدام اختبار (One-Sample Kolmogorov – Smirnov Test) لمعرفة هل البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً أم لا.

مصفوفة معاملات الارتباط بطريقة بيرسون (Pearson Correlation) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة.

اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)، واختبار التباين المسموح (Tolerance) للتأكد من عدم وجود ارتباط عال (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.

اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression): استخدم هذا الاختبار لاختبار الفرضية الرئيسية.

اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression): استخدم هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية.

الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة :

قبل البدء بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة، تم إجراء الاختبارات الضرورية للتحقق من صدق أداة الدراسة ونتائجها، وذلك كما يلي:

صدق الأداة.

يهدف هذا الاختبار للتأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة، يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة، وعليه استخدمت الدراسة اختبارات صدق الأداة المستخدمة في العديد من الدراسات السابقة، وهي كما يلي:

الصدق الظاهري.

للتأكد من الصدق الظاهري تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين وعددهم (12) محكماً من ذوي الاختصاص والخبرة في المحاسبة من أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية (انظر الملحق رقم 2)، بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها، وشمولها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، وتم تعديل فقرات الاستبانة لتناسب مع التعديلات المقترحة من المحكمين قبل أن يتم توزيعها على عينة الدراسة.

صدق المحتوى لمجالات الدراسة.

يُقصد بهذا الصدق التأكد من أن كل مجال من مجالات الدراسة يرتبط بشكل دقيق بموضوع الدراسة، وأن هذه المجالات تقيس بالفعل هذا المجال، ولتحقيق تم قياس صدق محتوى الأداة من خلال قياس معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين كل متغير والدرجة الكلية لأداة الدراسة، وقد أتمدت علاقات الارتباط التي تزيد عن (٣٠%)، وكانت دلالتها الإحصائية مهمة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) (Sekaran & Bougie, 2015) والجدول رقم (٤) يبين ذلك:

جدول رقم (٤) معاملات ارتباط بيرسون الخاص بقياس صدق البناء لمتغيرات مجالات الدراسة

المجال	المتغير	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
فاعلية نظم المعلومات المحاسبية	سرعة وسهولة الحصول على المعلومات	0.487	٠.٠٠٠
	التخطيط	0.708	٠.٠٠٠
	الرقابة الداخلية	0.681	٠.٠٠٠
	تقويم الاداء	0.648	٠.٠٠٠
	آمن المعلومات	0.545	٠.٠٠٠
	الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات	0.502	٠.٠٠٠
	أتحاذ القرارات	0.541	٠.٠٠٠
	الملائمة مع الهيكل التنظيمي	0.608	٠.٠٠٠
	جودة التدقيق الخارجي	0.810	٠.٠٠٠

يبين الجدول رقم (٤) ارتباط كل متغير من متغيرات الأداة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، حيث تبين أن محتوى كل متغير له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، وأن علاقة الارتباط لجميع المتغيرات تزيد عن (٣٠%) وقيمة مستوى الدلالة اقل من (0.05) مما يشير إلى وجود صدق بنائي لمجالات الدراسة.

ثبات أداة الدراسة :

يقصد بثبات أداة الدراسة مدى التوافق والاتساق في نتائج الاستبانة إذا طبقت أكثر من مرة وفي نفس الظروف، للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) Cronbach Alpha، ($\alpha \geq 0.70$) يعد من الناحية التطبيقية للعلوم الإدارية والإنسانية بشكل عام أمراً مقبولاً (Sekaran, Bougie 2015)، ويدل ارتفاع قيمة كرونباخ ألفا على ارتفاع درجة الثبات، حيث تتراوح قيمته بين (٠-١)، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (٥)

معاملات الثبات الداخلي لكل متغير من متغيرات مجالات أداة الدراسة وللأداة ككل

المجال	العنوان	عدد الفقرات	قيمة (كرونباخ ألفا)
فاعلية نظم المعلومات المحاسبية	سرعة وسهولة الحصول على المعلومات	5	0.716
	التخطيط	5	0.834
	الرقابة الداخلية	5	0.755
	تقويم الأداء	5	0.720
	آمن المعلومات	5	0.718
	الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات	5	0.758
	أنحاذ القرارات	5	0.744
	الملائمة مع الهيكل التنظيمي	5	0.797
	الإجمالي للمجال الأول	40	0.867
	جودة التدقيق الخارجي	12	0.724
الأداة ككل	52	0.863	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يظهر من الجدول رقم (٥) أن جميع قيم معاملات كرونباخ ألفا كانت أكبر من (٠.٧٠)، حيث تراوحت بين (٠.٧١٦ - ٠.٨٣٤)، وبلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا لفقرات الأداة ككل (٠.٨٦٣)، مما يدل على أن أداة الدراسة ذات مصداقية عالية.

خصائص عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من (١٣٨) فرداً من مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين المزاولون، والمسجلون لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، وبهدف وصف خصائص عينة الدراسة، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، ويبين الجدول رقم (٦) توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية.

الجدول رقم (٦) توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العملي	دبلوم	9	6.5
	بكالوريوس	111	80.4
	ماجستير	13	9.4
	دكتوراه	5	3.6
سنوات الخبرة العملية في التدقيق الخارجي	اقل من 3 سنوات	21	15.2
	من 3 سنوات إلى اقل من 7 سنوات	29	21.0
	من 7 سنوات إلى اقل من 10 سنوات	32	23.2
	10 سنوات فأكثر	56	40.6
المسمى الوظيفي	مدير تدقيق	17	12.3
	مدقق رئيسي	35	25.4
	مدقق شريك	25	18.1
	مدقق	61	44.2
الشهادات المهنية، بالإضافة إلى المحاسب القانوني الأردني	محاسب قانوني أمريكي	19	13.8
	لا يوجد	119	86.2
المجموع		138	100.0

تشير النتائج السابقة أنّ الغالبية من عينة الدراسة، وبنسبة (٨٠.٤%) هم من حملة شهادة "البكالوريوس"، وفي المرتبة الثانية الحاصلين على شهادة "الماجستير" مثلت ما نسبته (٩.٤%)، أما حملت شهادات "الدبلوم" و"الدكتوراه" فقد كانت نسبتهم منخفضة وشكلت (٦.٥%، ٣.٦%) من أفراد عينة الدراسة وعلى التوالي. وفي يتفق مع قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لعام ٢٠٠٣، في المادة رقم (٢٢) الذي اشترط فيمن يتقدم بطلب الحصول على إجازة أن يكون حاصل على شهادة جامعية تخصص محاسبة، أو شهادة كلية مجتمع (دبلوم) تخصص محاسبة، أو شهادة جامعية في أي من التخصصات ذات العلاقة بالمهنة التي تتضمن الحد الأدنى من المواد المتعلقة بالمحاسبة، ويتم تحديد هذه الشهادات والحد الأدنى المطلوب بمقتضى نظام مزاول مهنة المحاسبة القانونية، ويبين ذلك بان أفراد العينة يتمتعون بمستوى علمي جيد، مما يجعلهم مدركين لموضوع الدراسة، وإمكانية الاعتماد على إجاباتهم.

أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة العملية في التدقيق الخارجي، فقد بين الجدول السابق أن نسبة عينة الدراسة الذين تتراوح خبرتهم (من ٣ سنوات إلى أقل من ٧ سنوات) ما بنسبة (٢١%)، وإن ما نسبته (٢٣.٢%) من أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم (من ٧ سنوات إلى أقل من ١٠ سنة)، وان الفئة الأكبر كانت لأفراد العينة التي تزيد خبرتهم عن (١٠) سنوات ومثلت ما نسبته (٤٠.٦%)، بينما الفئة الأقل من أفراد عينة الدراسة فقد كانت خبرتهم أقل من (٣) سنوات وبنسبه متدنية بلغت (١٥.٢%) من أفراد العينة، هذا وقد اشترط نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية لسنة (٢٠٠٦) في المادة رقم (١٠) على من يتقدم بطلب الحصول على إجازة أن يكون قد أكمل فترة التدريب بإشراف محاسب قانوني مسجل في الجمعية، وهي سنة واحدة لحامل درجة الدكتوراه، وستين لحامل درجة الماجستير، وثلاث سنوات لحامل درجة البكالوريوس، وخمس سنوات لحامل درجة الدبلوم، ويرى الباحث أن فترة التدريب والخبرة بعد المزاولة للمدققين الممارسين تجعلهم مدركين لموضوع الدراسة بشكل مناسب وإمكانية الاعتماد على إجاباتهم.

وفيما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة فقد تبين أن أفراد عينة الدراسة توزعت على سلم المسميات الوظيفية الموضوع في الدراسة، حيث تبين الغالبية أفراد العينة وبنسبة (٤٤.٢%) يحملون مسمى وظيفياً "مدقق"، وفي المرتبة الثانية جاء من يحملون مسمى وظيفياً "مدقق رئيسي" بنسبة (٢٥.٤%)، وأن هناك (١٨.١%) من أفراد عينة الدراسة يحملون مسمى وظيفياً "مدقق شريك"، والفئة الأقل وبنسبة (١٢.٣%) مساهم الوظيفي "مدير تدقيق"، وهذا يبين بان إجابات أفراد عينة الدراسة من المدققين القانونيين الأردنيين أكثر دقة عن المهنة التي يعملون فيها.

وأخيراً، الشهادات المهنية لأفراد العينة، فقد اشترط قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لعام (٢٠٠٣) في المادة رقم (٢٢) فقرة (و) على الشخص الذي يتقدم بطلب الحصول إجازة مزاولة المهنة أن يجتاز الامتحان الذي تجريه لجنة الترخيص بما في ذلك الامتحان بالتشريعات الأردنية ذات العلاقة بالمهنة (JCPA)، ومن هنا يلاحظ الباحث بان شهادة (JCPA) تعتبر إحدى الشهادات المهنية المعترف بها من الهيئة العليا، وتعتبر شرطاً للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة التدقيق.

وفي نفس السياق أشارت النتائج في الجدول السابق أن جميع المدققين القانونيين الأردنيين في عينة الدراسة حاصلين على شهادة مهنة المحاسب القانوني الأردني (JCPA)، بالإضافة إلى هذه الشهادة هناك ما نسبته (١٣.٨%) حاصلين على شهادة محاسب قانوني أمريكي (CPA)، وختلت عينة الدراسة من الشهادات المهنية الأخرى الموضوع على سلم الشهادات المهنية في أداة الدراسة.

الفصل الرابع : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المقدمة :

يتضمن هذا الفصل النتائج التي تم التوصل إليها عند تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة، وذلك ضمن مجموعتين، تتضمن المجموعة الأولى عرضاً وصفيّاً لنتائج الإجابات على فقرات الاستبانة، أما المجموعة الثانية فتعرض نتائج اختبار الفرضيات.

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على متغيرات فاعلية نظم المعلومات المحاسبية.

ويبين الجدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات من وجهة نظر المدققين القانونيين الأردنيين، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفق المتوسطات الحسابية.

الجدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على متغيرات فاعلية نظم المعلومات المحاسبية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	سرعة وسهولة الحصول على المعلومات	4.18	0.42	مرتفع
2	3	الرقابة الداخلية	4.16	0.40	مرتفع
3	6	الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات	4.14	0.51	مرتفع
4	5	آمن المعلومات	4.12	0.53	مرتفع
5	4	تقويم الأداء	4.11	0.43	مرتفع
6	8	الملائمة مع الهيكل التنظيمي	4.09	0.56	مرتفع
7	2	التخطيط	4.07	0.47	مرتفع
8	7	اتخاذ القرارات	4.02	0.43	مرتفع
		فاعلية نظم معلومات المحاسبية ككل	4.11	0.38	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

حيث تبين أن آراء أفراد عينة الدراسة من المدققين القانونيين الأردنيين على متغيرات فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتراوحت ما بين (٤.٠٢-٤.١٨)، حيث جاءت في المرتبة الأولى سرعة وسهولة الحصول على المعلومات بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.١٨) وبمستوى تقييم مرتفع، وانحراف معياري بلغ (٠.٤٢)، في المرتبة الثانية تلبية متطلبات الرقابة الداخلية وبمتوسط حسابي بلغ (٤.١٦) وبمستوى تقييم مرتفع وانحراف معياري (٠.٤٠)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت تلبية متطلبات اتخاذ القرارات وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٢) وبمستوى تقييم مرتفع أيضاً وانحراف معياري (٠.٤٣).

وبشكل عام تشير النتائج إلى وجود مستوى مرتفع لفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين بلغت بالمتوسط (٤.١١)، وهذا يبين بان الأنظمة المحاسبية المستخدمة في الشركات لها قدرة عالية على تحقيق أهدافها والتي من أهمها سرعة وسهولة الحصول على المعلومات التي تتصف بالملائمة الموثوقية في الوقت المناسب، والتي تساعد متخذي القرارات من داخل وخارج المنشأة في تحقيق الأهداف، كما يمكن تفسير ذلك بان الأنظمة المحاسبية تضمن دقة وملائمة المعلومات المطلوبة والتدفق السليم لها بما يحقق التخصيص الأمثل للموارد والرقابة الفاعلة على أداء المنشأة، وان هذه الأنظمة تعمل من خلال برمجياتها المصممة مسبقاً على معالجة جميع العمليات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية والتشريعات المعمول بها، وتحقق السلامة والسرية وفق ترتيبات محددة في النظام.

كما قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المدققين القانونيين عينة الدراسة على فقرات متغيرات فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ولكل متغير بشكل منفرد، وقد ظهرت النتائج على النحو التالي:

سرعة وسهولة الحصول على المعلومات

يبين الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات متغير سرعة وسهولة الحصول على المعلومات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين عينة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

جدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات سرعة وسهولة الحصول على المعلومات

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	4	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية الوصول إلى كافة البيانات الموجودة في المنشأة بسهولة.	4.28	0.59	مرتفع
٢	1	توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الداخلية والخارجية بسهولة وفي الوقت المناسب.	4.23	0.65	مرتفع

مرتفع	0.65	4.22	توفر نظم المعلومات المحاسبية المعلومات عند الطلب وبحسب المواصفات المطلوبة.	3	3
مرتفع	0.66	4.16	توفر نظم المعلومات المحاسبية المعلومات التي تتميز بالسرعة العالية.	2	4
مرتفع	0.95	4.02	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية متخذي القرار بالاطلاع على التقارير المالية السنوية للمنشآت المنافسة بسهولة.	5	5
مرتفع	0.42	4.18	سرعة وسهولة الحصول على المعلومات ككل		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول السابق أنَّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة الأهمية اتجاه كافة فقرات المتعلقة بسرعة وسهولة الحصول على المعلومات، وتراوح المتوسطات الحسابية بين (٤.٠٢ - ٤.٢٨)، وأن الانحرافات المعيارية للإجابات كانت منخفضة تراوحت بين (٠.٥٩ - ٠.٩٥) وهذا يبين التوافق في الإجابات على فقرات هذا المتغير، وباستعراض رتب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (٤) كان لها الأثر الأكبر على سرعة وسهولة الحصول على المعلومات، والتي تنص على "يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية الوصول الى كافة البيانات الموجودة في المنشأة بسهولة" ومتوسط حسابي (٤.٢٨)، ومستوى تقييم مرتفع. كما "توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الداخلية والخارجية بسهولة وفي الوقت المناسب" وحصلت على متوسط حسابي (٤.٢٣) ومستوى تقييم مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية متخذي القرار بالاطلاع على التقارير المالية السنوية للمنشآت المنافسة بسهولة" ومتوسط حسابي (٤.٠٢).

وبشكل عام تشير النتائج الإجمالية إلى أن هناك سرعة وسهولة في الحصول على المعلومات في الشركات من وجهة نظر المدققين القانونيين الأردنيين عينة الدراسة ومتوسط بلغ (٤.١٨)، ويشير ذلك بان نظم المعلومات المحاسبية تعمل على توفير المعلومات المالية ذات الجودة العالية وفي الوقت المناسب لأصحاب القرار وبسهولة، وهذا يؤدي إلى تحسين نوعية القرارات والتنبؤات المالية المستقبلية، إضافة إلى مساهمته في تعزيز مبدأ الشفافية بتوفير معلومات دقيقة إلى كافة الأطراف عند الطلب وحسب المواصفات المطلوبة كونها مجهزة ومعدة مسبقاً، وهذا بدوره يساهم وبشكل كبير في تحسين جودة التدقيق الخارجي في الشركات.

ومن خلال ما توفر للباحث من معلومات فقد اتفقت نتيجة هذه الفرضية مع نتيجة ذات الفرضية في دراسة (عبدالله وقطناني، ٢٠٠٧).

التخطيط

يبين الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات متغير التخطيط من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين عينة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات التخطيط

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	2	توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في إعداد الخطط المستقبلية.	4.28	0.76	مرتفع
2	5	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في وضع مستويات سليمة لأداء الإدارات المختلفة بما يضمن السير بالسياسات المرسومة كما هو مخطط له.	4.16	0.68	مرتفع
3	1	تساهم نظم المعلومات المحاسبية بشكل أساسي في تخطيط الموارد المالية والبشرية.	4.11	0.99	مرتفع
4	4	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات محاسبية لتحديد أهداف المنظمة والبدائل المتعددة للقيام بعملية التخطيط.	3.91	0.87	مرتفع
		تلبية متطلبات التخطيط ككل	4.07	0.47	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يظهر الجدول السابق أنَّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة الأهمية اتجاه كافة فقرات التخطيط، وتراوح المتوسطات الحسابية بين (٣.٨٨ - ٤.٢٨)، وأن الانحرافات المعيارية للإجابات كانت منخفضة وتراوح بين (٠.٦٨ - ٠.٩٩) وهذا يبين توافق الإجابات على قيام الشركات بتلبية متطلبات التخطيط، وباستعراض رتب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (٢) كان لها الأثر الأكبر على تلبية متطلبات التخطيط، والتي تنص على "توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في إعداد الخطط المستقبلية" وبمتوسط حسابي (٤.٢٨)، وبمستوى تقييم مرتفع. كما "يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في وضع مستويات سليمة لأداء الإدارات المختلفة بما يضمن السير بالسياسات المرسومة كما هو مخطط له" وحصلت على متوسط حسابي (٤.١٦)، وبمستوى تقييم مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "نظم المعلومات المحاسبية من الموارد الهامة لتخطيط عمليات الإستثمار في المنظمة" وبمتوسط حسابي (٣.٨٨).

وبشكل عام تشير النتائج الإجمالية إلى أن نظم المعلومات المحاسبية تعمل على التخطيط في الشركات بمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٧)، وهذا يبين بان النظم المحاسبية تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة للأهداف المراد تحقيقها بصورة مالية كمية ووصفية وهي معلومات ذات فائدة في مجال التخطيط، بحيث يكون لها قدرة تنبؤية تساعد في إعداد الخطط المستقبلية، ومن ثم القيام بوضع مستويات سليمة لأداء الإدارات المختلفة بما يضمن السير بالسياسات المرسومة كما هو مخطط له، كما يفسر الباحث هذه النتيجة أيضاً بان الأنظمة المحاسبية المستخدمة تساهم في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من كفاءتها وفعاليتها من خلال الاستغلال المثل للموارد البشرية والمادية المتاحة.

الرقابة الداخلية:

يبيّن الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات متغير الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين عينة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

جدول رقم (١٠)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات الرقابة الداخلية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	2	تُمكن نظم المعلومات المحاسبية المنظمة على توفير قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية .	4.31	0.80	مرتفع
2	1	تُمكن نظم المعلومات المحاسبية نظام الرقابة الداخلية المطبق على حماية الموجودات والملفات والمعلومات في المنظمة من سوء الاستخدام.	4.28	0.83	مرتفع
3	4	تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تحديد المسؤوليات والصلاحيات والفصل بين الوظائف المتعارضة في الأقسام المالية.	4.19	0.55	مرتفع
4	3	تساهم نظم المعلومات المحاسبية بتوفير تغطية للمجالات الرقابية والتي تعتبر مؤثرة في العمليات التشغيلية.	4.12	0.54	مرتفع
		تلبية متطلبات الرقابة الداخلية ككل	4.16	0.40	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يظهر الجدول السابق أنّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة الأهمية اتجاه كافة الفقرات المتعلقة الرقابة الداخلية، وتراوح المتوسطات الحسابية بين (٣.٨٩ - ٤.٣١)، وأن الانحرافات المعيارية للإجابات كانت منخفضة وتراوح بين (٠.٥٤ - ٠.٨٣) وهذا يبين توافق الإجابات على قيام الشركات بتلبية متطلبات الرقابة الداخلية، وباستعراض رتب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (٢) كان لها الأثر الأكبر على تلبية متطلبات الرقابة الداخلية، والتي تنص على "تُمكن نظم المعلومات المحاسبية المنظمة على توفير قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية" وبمتوسط حسابي (٤.٣١)، وبمستوى تقييم مرتفع. كما "تُمكن نظم المعلومات المحاسبية نظام الرقابة الداخلية المطبق على حماية الموجودات والملفات والمعلومات في المنظمة من سوء الاستخدام" وحصلت على متوسط حسابي (٤.٢٨)، وبمستوى تقييم مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "تساهم نظم المعلومات المحاسبية بكفاءة وفاعلية في ضبط أداء العاملين وفق الأنظمة المعمول بها" وبمتوسط حسابي (٣.٨٩).

وبشكل عام تشير النتائج الإجمالية إلى أن الشركات تعمل على تلبية متطلبات الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٦)، وهذا يبين بان نظم المعلومات المحاسبية تعمل على تحسين عمليات الشركات وإضافة قيمة لها ومساعدتها في تحقيق أهدافها والتي وضعتها بقصد حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، وضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات المحاسبية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية، وكفاءة الأداء، من خلال مقارنة التنفيذ الفعلي بالأداء المخطط وفقاً للخطة والسياسات الموضوعية، مع الكشف عن الانحرافات وتحليلها للتعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوثها، وتقديم التقارير للإدارات المختلفة لاتخاذ القرارات التصحيحية، وتحديد الإجراءات المستخدمة للرقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والإخراج.

تقويم الأداء :

يُبين الجدول رقم (١١) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات متغير تقويم الأداء من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين عينة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

جدول رقم (١١)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات تقويم الأداء

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	4	تمكن نظم المعلومات المحاسبية العاملين من تطوير أنفسهم لملائمة متطلبات العمل وتحسين مستوى الأداء.	4.22	0.75	مرتفع
2	3	يساهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية على توفير التأهيل العلمي والعملي للموظفين.	4.20	0.62	مرتفع
3	2	نظم المعلومات المحاسبية تؤثر بإدراك مستخدمي المعلومات لأهمية تكنولوجيا المعلومات في تطوير وتحسين الأداء المطلوب.	4.14	0.78	مرتفع
4	5	توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات تساعد الإدارة في إجراء مقارنات لعملية تقييم الأداء.	4.01	0.73	مرتفع
5	1	تساعد نظم المعلومات المحاسبية على توفير معلومات أكثر دقة وفي الوقت المناسب مما يساعد في تحسين وتقييم مستوى الأداء.	3.96	0.83	مرتفع
		تلبية متطلبات تقويم الأداء ككل	4.11	0.43	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يظهر الجدول السابق أنَّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة الأهمية اتجاه كافة الفقرات المتعلقة بتقويم الأداء، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٨٩ - ٤.٣١)، وأن الانحرافات المعيارية للإجابات كانت منخفضة وتراوحت بين (٠.٥٤ - ٠.٨٣) وهذا يبين توافق الإجابات على قيام الشركات بالرقابة الداخلية، وباستعراض رتب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (٢) كان لها الأثر الأكبر على الرقابة الداخلية، والتي تنص على "تُمكن نظم المعلومات المحاسبية المنظمة على توفير قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية" وبتوسط حسابي (٤.٣١)، وبمستوى تقييم مرتفع. كما "تُمكن نظم المعلومات المحاسبية نظام الرقابة الداخلية المطبق على حماية الموجودات والملفات والمعلومات في المنظمة من سوء الاستخدام" وحصلت على متوسط حسابي (٤.٢٨)، وبمستوى تقييم مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "تساهم نظم المعلومات المحاسبية بكفاءة وفاعلية في ضبط أداء العاملين وفق الأنظمة المعمول بها" وبتوسط حسابي (٣.٨٩).

وبشكل عام تشير النتائج الإجمالية إلى أن نظم المعلومات المحاسبية تعمل على تقويم الأداء بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٦)، ويفسر ذلك بان نظم المعلومات المحاسبية تساهم في رسم صورة واضحة عن طبيعة وحجم العمل المنجز ومقارنة ذلك بما هو مخطط له، مما يساعد ذلك على تشجيع العاملين على تطوير أنفسهم بما يتلائم مع متطلبات العمل وتحسين مستوى الأداء.

ومن خلال ما توفر للباحث من معلومات فقد اتفقت نتيجة هذه الفرضية مع نتيجة ذات الفرضية في دراسة (عبدالله وقطناني، ٢٠٠٧).

أمن المعلومات :

يبين الجدول رقم (١٢) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات متغير أمن المعلومات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين عينة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

جدول رقم (١٢) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات أمن المعلومات

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	5	توفر نظم المعلومات المحاسبية الحماية اللازمة للنظام بعدم اختراقها من القرصنة الخارجية.	4.18	0.57	مرتفع
2	1	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الاحتفاظ بنسخ للمعلومات غير وسائل الحفظ الثانوية.	4.17	0.62	مرتفع

مرتفع	0.67	4.14	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية على تحديد مصدر البيانات الغير دقيقة، أو إذن غير مصرح به، والتعامل معها وفقا للسياسات الموضوعة.	3	3
مرتفع	0.61	4.10	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية على توفير طرق للكشف عن التغيرات في البرنامج الغير مصرح بها.	2	4
مرتفع	0.82	3.99	توفر نظم المعلومات المحاسبية ضوابط تستخدم في حالات الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل والتعرض للخسائر.	4	5
مرتفع	0.53	4.12	تلبية متطلبات أمن المعلومات ككل		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول السابق أنَّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة الأهمية اتجاه كافة فقرات المتعلقة بأمن المعلومات في الشركات، وتراوح المتوسطات الحسابية بين (٣.٩٩-٤.١٨)، وأن الانحرافات المعيارية للإجابات كانت منخفضة وتراوح بين (٠.٥٧-٠.٨٢) وهذا يبين التوافق في الإجابات على فقرات هذا المتغير، وباستعراض رتب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (٥) كان لها الأثر الأكبر على أمن المعلومات، والتي تنص على "توفر نظم المعلومات المحاسبية الحماية اللازمة للنظام بعدم اختراقها من القرصنة الخارجية" وبتوسط حسابي (٤.١٨)، وبمستوى تقييم مرتفع. كما "يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الاحتفاظ بنسخ للمعلومات غير وسائل الحفظ الثانوية" وحصلت على متوسط حسابي (٤.١٧)، وبمستوى تقييم مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "توفر نظم المعلومات المحاسبية ضوابط تستخدم في حالات الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل والتعرض للخسائر" وبتوسط حسابي (٣.٩٩).

وبشكل عام تشير النتائج الإجمالية إلى أن الشركات تعمل على أمن المعلومات بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٢)، ولعل هذا يبين بان توفر أمن المعلومات يعتبر من الأمور التي تهتم بها الشركات وهو ما يلمسه مدقق الحسابات القانوني، حيث تعمل إدارة الشركة على وضع التدابير، والتوجيهات لحماية المعلومات بمختلف أشكالها، بهدف تحقيق التوافق والسلامة والسرية لها وفق ترتيبات متعارف عليها، كأن تقوم بتزويد النظام بالحماية اللازمة للمعلومات بعدم اختراقها من القرصنة الخارجية، والاحتفاظ بنسخ من المعلومات غير وسائل الحفظ الثانوية، مع إمكانية تحديد مصدر الدخول الغير مصرح به والتعامل معه وفق السياسات الموضوعة.

ومن خلال ما توفر للباحث من معلومات فقد اتفقت نتيجة هذه الفرضية مع نتيجة ذات الفرضية في دراسة (عبدالله وقطاني، ٢٠٠٧).

الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات:

يبيّن الجدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات متغير الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين عينة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

جدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في أن تكون عمليات المنظمة أكثر التزاماً بالأنظمة والتشريعات القانونية.	4.12	0.88	مرتفع
2	2	يساهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية على اكتشاف البيانات والمعلومات التي تخالف المعايير والتشريعات المرسومة.	4.20	0.87	مرتفع
3	5	تحقق نظم المعلومات المحاسبية الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية.	4.20	0.67	مرتفع
4	4	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الالتزام بالسياسات والإجراءات وقوانين الامتثال.	4.14	0.81	مرتفع
5	3	تسهم التشريعات القانونية في تحسين كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز التوجيهات نحو التحول من الأنظمة التقليدية الى الانظمة الإلكترونية.	3.94	0.77	مرتفع
		الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات ككل	4.14	0.51	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول السابق أنّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة الأهمية اتجاه جميع الفقرات المتعلقة بالالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات، وتراوح المتوسطات الحسابية بين (٣.٩٤ - ٤.٢١)، وأن الانحرافات المعيارية للإجابات كانت منخفضة وتراوح بين (٠.٦٧ - ٠.٨٨) وهذا يبين توافق الإجابات على التزام الشركات بالمعايير المحاسبية والتشريعات، وباستعراض رتب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (١) كان لها الأثر الأكبر على الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات، والتي تنص على "يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في أن تكون عمليات المنظمة أكثر التزاماً بالأنظمة والتشريعات القانونية" وبمتوسط حسابي (٤.٢١)، وبمستوى تقييم مرتفع.

كما يساهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية على اكتشاف البيانات والمعلومات التي تخالف المعايير والتشريعات المرسومة" وحصلت على متوسط حسابي (٤.٢٠)، وبمستوى تقييم مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "تسهل التشريعات القانونية في تحسين كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز التوجيهات نحو التحول من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة الإلكترونية" وبمتوسط حسابي (٣.٩٩)، وبمستوى تقييم مرتفع أيضاً.

وبشكل عام تشير النتائج الإجمالية إلى أن نظم المعلومات المحاسبية تحقق الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات من وجهة نظر المدققين القانونيين الأردنيين عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٤)، وهي نتيجة طبيعية لنظام المعلومات المحاسبي المبرمج والمصمم وفق المعايير المحاسبية والتشريعات المعمول بها، مما يجعل الشركة أكثر التزاماً بالأنظمة والتشريعات القانونية، وبهذا فإن النظام يساهم في اكتشاف البيانات التي تخالف المعايير المحاسبية والتشريعات، والثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية، والتقرير عنها إلى الجهات صاحبة المسؤولية، وهذا بدوره يساعد على تحسين وتطوير جودة التدقيق الخارجي.

ومن خلال ما توفر للباحث من معلومات فقد اتفقت نتيجة هذه الفرضية مع نتيجة ذات الفرضية في دراسة (عبدالله وقطاني، ٢٠٠٧).

اتخاذ القرارات:

يبين الجدول رقم (١٤) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات متغير اتخاذ القرارات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين عينة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

جدول رقم (١٤) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات اتخاذ القرارات

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	2	تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تصنيف المعلومات المخزنة داخل النظام حسب وجهات نظر متعددة لتكون ملائمة لاتخاذ القرار.	4.22	0.68	مرتفع
2	5	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للمنشأة إلى سياسات وإجراءات في صورة برامج تنفيذية.	4.05	0.78	مرتفع
3	1	توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات تمتاز بالدقة العالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.	3.99	0.62	مرتفع

مرتفع	0.62	3.92	توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات متكاملة تساعد في عملية اتخاذ القرار.	4	4
مرتفع	0.61	3.91	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحديد قيمة الالتزامات المستقبلية المحكمة التي تساعد في عملية اتخاذ القرار.	3	5
مرتفع	0.43	4.02	تلبية متطلبات اتخاذ القرارات ككل		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول السابق أنَّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة الأهمية اتجاه كافة فقرات المتعلقة باتخاذ القرارات، وتراوح المتوسطات الحسابية بين (٣.٩١-٤.٢٢)، وأن الانحرافات المعيارية للإجابات كانت منخفضة وتراوح بين (٠.٦١-٠.٧٨) وهذا يظهر التوافق في الإجابات على توفير متطلبات اتخاذ القرارات، وباستعراض رتب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (٢) كان لها الأثر الأكبر على تلبية متطلبات اتخاذ القرارات، والتي تنص على "تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تصنيف المعلومات المخزنة داخل النظام حسب وجهات نظر متعددة لتكون ملائمة لاتخاذ القرار" وبتوسط حسابي (٤.٢٢)، ومستوى تقييم مرتفع. كما "تساهم نظم المعلومات المحاسبية في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للمنشأة إلى سياسات وإجراءات في صورة برامج تنفيذية" وحصلت على متوسط حسابي (٤.٠٥)، ومستوى تقييم مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحديد قيمة الالتزامات المستقبلية المحكمة التي تساعد في عملية اتخاذ القرار" وبتوسط حسابي (٣.٩٩).

وتشير النتائج الإجمالية على أن الشركات تعمل على تلبية متطلبات اتخاذ القرارات بمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٢)، ولعل هذا يبين بان المدققين القانونيين على اطلاع من خلال التدقيق الإلكتروني لأنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات بان هذه الأنظمة تحقيق متطلبات اللازمة لاتخاذ القرارات من خلال تصنيف المعلومات المخزنة داخل النظام حسب وجهات نظر متعددة، وترجمة الأهداف والسياسات العامة للمنشأة إلى سياسات وإجراءات في صورة برامج تنفيذية، وتوفير معلومات تمتاز بالدقة العالية والتكامل يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

ومن خلال ما توفر للباحث من معلومات فقد اتفقت نتيجة هذه الفرضية مع نتيجة ذات الفرضية في دراسة (جل، ٢٠١٠).

الملائمة مع الهيكل التنظيمي :

يبين الجدول رقم (١٥) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات متغير الملائمة مع الهيكل التنظيمي من وجهة نظر مدقي الحسابات القانونيين الأردنيين عينة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

جدول رقم (١٥)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات الملائمة مع الهيكل التنظيمي

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	4	تمكن نظم المعلومات المحاسبية الإدارة العليا من مراقبة جميع الأعمال في المستويات الإدارية المختلفة وفق الهيكل التنظيمي للشركة.	4.25	0.55	مرتفع
2	1	تسهل نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الترابط والتكامل التنظيمي الوظيفي بين فروع وأقسام المنظمة.	4.15	0.63	مرتفع
3	3	تساعد نظم المعلومات المحاسبية في توزيع خطوط السلطة والمسؤولية في المنظمة.	4.12	0.68	مرتفع
4	5	تلائم البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية مع متطلبات التشغيل في المنظمة.	4.01	0.70	مرتفع
5	2	يتلائم تصميم نظم المعلومات المحاسبية مع الهيكل التنظيمي للشركة من الناحية المركزية واللامركزية.	3.91	0.71	مرتفع
الملائمة مع الهيكل التنظيمي ككل					
			4.09	0.56	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يظهر الجدول السابق أنَّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة الأهمية اتجاه كافة فقرات المتعلقة بملائمة نظم المعلومات المحاسبية مع الهيكل التنظيمي، وتراوح المتوسطات الحسابية بين (٣.٩١-٤.٢٥)، وأن الانحرافات المعيارية للإجابات كانت منخفضة وتراوح بين (٠.٥٥ - ٠.٧١) وهذا يظهر التوافق في الإجابات على المتعلقة بالملائمة مع الهيكل التنظيمي، وباستعراض رتب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (٤) كان لها الأثر الأكبر على بالملائمة مع الهيكل التنظيمي، والتي تنص على "تمكن نظم المعلومات المحاسبية الإدارة العليا من مراقبة جميع الأعمال في المستويات الإدارية المختلفة وفق الهيكل التنظيمي للشركة" وبمتوسط حسابي (٤.٢٥)، وبمستوى تقييم مرتفع. كما "تسهل نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الترابط والتكامل التنظيمي الوظيفي بين فروع وأقسام المنظمة" وحصلت على متوسط حسابي (٤.١٥)، وبمستوى تقييم مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٢) والتي تنص على "يتلائم تصميم نظم المعلومات المحاسبية مع الهيكل التنظيمي للشركة من الناحية المركزية واللامركزية" وبمتوسط حسابي (٣.٩١).

وتشير النتائج الإجمالية أن نظم المعلومات المحاسبية ملائمة مع الهيكل التنظيمي للشركة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٩)، ويفسر الباحث ذلك بان الأنظمة المحاسبية مبرمجة ومصممة مسبقاً بما يتلائم مع الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة، بحيث يكلف النظام بإنجاز الأعمال وفق التسلسل الواضح للاختصاصات، والتحديد الدقيق للواجبات والمسؤوليات داخل كل قسم أو إدارة بالشركة، منعا لتعارض الاختصاصات أو التداخل بين المسؤوليات الوظيفية المختلفة، كما يفسر الباحث هذه النتيجة بان نظم المعلومات المحاسبية تمتاز بالمرونة الكافية لمقابلة أي تطوير أو تغيير في المستقبل، وهذا بدوره سيكون له تأثير إيجابي على جودة التدقيق الخارجي.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على متغير جودة التدقيق الخارجي :

يبين الجدول رقم (١٦) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات متغير جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين عينة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

ومن خلال ما توفر للباحث من معلومات فقد اتفقت نتيجة هذه الفرضية مع نتيجة ذات الفرضية في دراسة (عبدالله وقطناني، ٢٠٠٧).

الجدول رقم (١٦)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات متغير جودة التدقيق الخارجي

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	7	يبتعد المدقق عن أية دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد حول صحة وسلامة القوائم المالية.	4.31	0.52	مرتفع
2	2	يتمتع المدقق ببذله للعناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، والتشريعات والقوانين السائدة.	4.28	0.55	مرتفع
3	6	يحرص المدقق باستمرار على الإطلاع على كافة المستجدات الخاصة بمعايير التدقيق الدولية.	4.20	0.51	مرتفع
4	8	يتمتع المدقق بالخبرة الكافية في نوع الصناعة التي تمارسها الشركة محل التدقيق.	4.15	0.58	مرتفع
5	10	يعمل المدقق باستمرار على تحديد وتقدير المخاطر الخاصة بالقطاع الذي تعمل به الشركة محل التدقيق.	4.14	0.53	مرتفع

مرتفع	0.53	4.14	يقوم المدقق بتحديد النواحي التي تحتاج الى مهارات ومعلومات خاصة لتدقيقها وتقييم مدى الحاجة لمتخصصين وخبراء.	12	6
مرتفع	0.47	4.12	يعمل المدقق على دراسة كافة الظروف الداخلية والخارجية المؤثرة على القطاع الذي تعمل به الشركة محل التدقيق.	4	7
مرتفع	0.85	4.11	يقوم المدقق على جمع الأدلة في الوقت المناسب والمدة التي تغطيها فترة التدقيق .	1	8
مرتفع	0.56	4.10	يصدر المدقق تقريره الموضوعي بحسب الأدلة والإثباتات التي تم جمعها ومدى ملائمتها لاتخاذ القرار .	9	9
مرتفع	0.58	4.08	يعمل المدقق بتخفيض كلفة أداء عملية التدقيق باختياره للأساليب الأقل تكلفة.	3	10
مرتفع	0.87	3.99	تقوم شركة التدقيق بتصميم وتطبيق نظام لرقابة الجودة لضمان التزام كافة العاملين بالمتطلبات المهنية والتنظيمية الأخرى.	11	11
مرتفع	0.55	3.97	يقوم المدقق بتقييم كفاءة الأدلة والقرائن من حيث درجة الاعتماد عليها .	5	12
مرتفع	0.37	4.13	جودة التدقيق الخارجي ككل		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يظهر الجدول السابق أنّ آراء أفراد عينة الدراسة من المدققين القانونيين الأردنيين مرتفعة الأهمية اتجاه كافة فقرات جودة التدقيق الخارجي، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٩٧-٤.٣١)، وأن الانحرافات المعيارية للإجابات لم تعكس مستوى تششت مرتفع حيث تراوحت بين (٠.٥١-٠.٨٧) وهذا يبين توافق الإجابات حول تمتع التدقيق الخارجي بالجودة، وباستعراض رتب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (٧) كان لها أكبر أهمية في تحقيق جودة التدقيق الخارجي، والتي تنص على "يبتعد المدقق عن أية دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد حول صحة وسلامة القوائم المالية" بمتوسط حسابي (٤.٣١)، وبمستوى تقييم مرتفع، كما "يتمتع المدقق بذلك للعناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، والتشريعات والقوانين السائدة" حصلت على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤.٢٨)، وبمستوى تقييم مرتفع، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٥) وبمستوى تقييم مرتفعة أيضاً والتي تنص على "يقوم المدقق بتقييم كفاءة الأدلة والقرائن من حيث درجة الاعتماد عليها" بمتوسط حسابي (٣.٩٧).

ومما سبق وبشكل الإجمالية تشير النتائج إلى وجود مستوى مرتفع من الجودة للتدقيق الخارجي في الشركات من وجهة نظر المدققين القانونيين الأردنيين وبمتوسط بلغ (٤.١٣)، ويرى الباحث بان المدقق القانوني يلتزم بمعايير التدقيق الدولية، وقواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق، والأنظمة والتعليمات في جميع مراحل التدقيق ابتداءً من تخطيط عملية التدقيق وانتهاء بإصدار التقرير، مما يجعل عملية التدقيق تمتاز بالصدق، والأمانة، والموضوعية، والوضوح، كما أن المدقق يتمتع بالاستقلالية في العمل بنزاهة، وموضوعية، ويتمتع بالحياد والأمانة، بعيداً عن التأثير بالضغوط المادية، والالتزامات الاجتماعية، والعلاقات الشخصية، بالإضافة إلى أن المدققين القانونيين مؤهلين، ومدربين، وتتوفر لديهم الخبرة الكافية في نوع الصناعة التي تمارسها الشركة محل التدقيق، وان المدقق قادر على تحديد وتقدير المخاطر ولديه معرفة كافية بالهيكل التنظيمي للشركة محل التدقيق، مما يعكس ذلك ايجابي على جودة التدقيق الخارجي، وأن الانحراف المعياري لفقرات المجال ككل كان منخفضاً (٠.٣٧)، مما يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت في إجابات المدققين القانونيين الأردنيين عينة الدراسة على فقرات هذا المجال.

اختبار فرضيات الدراسة :

قبل البد باختبار فرضيات الدراسة لا بد من التأكد من مدى ملائمة بيانات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي بين متغيرين أو أكثر، وذلك من خلال إجراء بعض الاختبارات القبلية، والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم إجراء اختبار (One-Sample Kolmogorov – Smirnov Test) لمعرفة هل البيانات تتبع توزيع طبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويبين الجدول رقم (١٧) نتائج الاختبار.

الجدول رقم (١٧)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمجالات الدراسة وللأداة ككل

المجال	المتغير	قيمة K-S Test	الدلالة الإحصائية
الأول	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية	1.079	0.194
الثاني	جودة التدقيق الخارجي	0.932	0.284
الأداة ككل		1.125	0.159

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يظهر من الجدول رقم (١٧) أن جميع قيم الدلالة الإحصائية لاختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) لأبعاد المتغير المستقل، والمتغير التابع كانت غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن جميع أبعاد المتغير المستقل، والمتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

ثانياً: اختبار القوة المعنوية، والتفسيرية لنموذج الانحدار

لاختبار القوة المعنوية والتفسيرية لنموذج الانحدار تم استخدام اختبار الارتباط الخطي للتأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة والتي تعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد (R^2) ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، وذلك باستخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor VIF) واختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، حيث يجب أن تكون المتغيرات المستقلة في النموذج مستقلة فيما بينها، مع العلم أنه من الضروري عدم تجاوز معامل تضخم التباين للقيمة (١٠)، وأن قيمة اختبار التباين المسموح به يجب أن تكون أكبر من (٠.٠٥)، والجدول رقم (١٨) يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (١٨)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	التباين المسموح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
سرعة وسهولة الحصول على المعلومات	0.553	1.808
تلبية متطلبات التخطيط	0.822	1.208
تلبية متطلبات الرقابة الداخلية	0.790	1.266
تلبية متطلبات تقويم الأداء	0.644	1.484
تلبية متطلبات أمن المعلومات	0.668	1.497
الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات	0.591	1.693
تلبية متطلبات اتخاذ القرارات	0.849	1.178
الملاءمة مع الهيكل التنظيمي	0.698	1.432

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يظهر من الجدول رقم (١٨) أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) كانت لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، وتراوح بين (١.٨٠٨-١.١٧٨)، بينما قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) لجميع المتغيرات المستقلة كانت أكبر من (٠.٠٥) وتراوح بين (٠.٥٥٣ - ٠.٨٤٩)، مما يعني عدم وجود ارتباط عالي بين أبعاد المتغير المستقل، وبالتالي إمكانية استخدامها جميعاً في نموذج الانحدار.

اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test

للتأكد من خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار، والتي تضعف قدرة النموذج على التنبؤ، تم استخدام اختبار ديربن- واتسون (Durbin Watson Test) حيث يُعدّ هذا الاختبار من أكثر الطرق استخداماً، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين (٠، ٤)، وقد بيّن (بشير، ٢٠٠٣) أن النتيجة المثلى لهذا الاختبار تتراوح بين (١.٥ - ٢.٥)، والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات (Montgomery, et al. 2001, p216)، ويبين الجدول رقم (١٩) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (١٩)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	النتيجة
HO ₁₋₁	1.566	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO ₁₋₂	1.667	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO ₁₋₃	1.789	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO ₁₋₄	1.561	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO ₁₋₅	1.655	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO ₁₋₆	1.740	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO ₁₋₇	1.556	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO ₁₋₈	1.611	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO1	1.502	لا يوجد ارتباط ذاتي

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

نلاحظ من الجدول رقم (١٩) أن قيمة (D-W) المحسوبة تراوحت بين (١.٥٥٦-١.٧٨٩) وتعدّ وفقاً لقاعدة القرار السابقة بأنها تقع ضمن المدى الملائم، مما يشير إلى خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي وصلاحيتها لاستخدامها في نموذج الانحدار.

اختبار فرضيات الدراسة :

تنص الفرضية الرئيسة للدراسة على "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي". وللتحقق من أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي لكل متغير على حد، تم تقسيم الفرضية الرئيسة إلى ثمان فرضيات فرعية، واختبار هذه الفرضيات تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression)، وذلك بحساب قيم (T) التي تقيس إمكانية وجود تأثير لكل متغير مستقل لوحده على المتغير التابع، وتنص قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت قيمة (T) دالة إحصائياً عند مستوى (0.05≥α). كما تم حساب معامل التحديد المتعدد (R² Coefficient Of Multiple Determination)، والذي يمثل نسبة التباين في المتغير التابع، والذي يمكن تفسيره من قبل المتغيرات المستقلة، وفيما يلي نتائج هذا الاختبار.

اختبار الفرضيات الفرعية.

الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسرعة وسهولة الحصول على المعلومات على جودة التدقيق الخارجي".

يبين الجدول رقم (٢٠) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر سرعة وسهولة الحصول على المعلومات على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

جدول رقم (٢٠)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل سرعة وسهولة الحصول على المعلومات

المتغير المستقل	(R)	(R ²)	F value	الدلالة الإحصائية	βi	T value	الدلالة الإحصائية
	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (ف)	الدرجة	معامل الانحدار	قيمة (ت)	الإحصائية
سرعة وسهولة الحصول على المعلومات	0.541	0.292	56.312	0.000	0.541	7.504	0.000

المتغير التابع: جودة التدقيق الخارجي

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول السابق وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لسرعة الحصول على المعلومات على جودة التدقيق الخارجي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠.٥٤١) مما يعني أن هناك علاقة ارتباط ايجابية ودالة إحصائية عن مستوى معنوية (0.05≥α) بين متغير سرعة الحصول على المعلومات وجودة التدقيق الخارجي، وقد تفسر هذه العلاقة بأهمية سرعة الحصول على المعلومات التي تتصف بالملامة الموثوقة في تشجيع المدققين على الاجتهاد والعمل بكل كفاءة وفاعلية مما ينعكس ذلك إيجاباً على جودة التدقيق الخارجي. أما قيمة معامل التحديد (R²) (٠.٢٨٨) تفسر ما نسبته (٢٨.٨%) من التباين في المتغير التابع؛ أي أن هناك (٢٨.٨%) من التغيرات التي تحدث في جودة التدقيق الخارجي ناتجة عن التغير في سرعة الحصول على المعلومات وهذا يشير إلى أهمية هذا المتغير في تحسين جودة التدقيق الخارجي.

كما بلغت درجة تأثير هذا المتغير βi (٠.٥٤١)، ويشير إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لسرعة الحصول على المعلومات في جودة التدقيق الخارجي، ويفسر ذلك بأن الزيادة بدرجة واحدة في سرعة الحصول على المعلومات يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي بمقدار (٥٤.١%)، ويؤكد ذلك بأن قيمة (ت) (T value) البالغة (٧.٥٠٤) دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان توفير المعلومات المالية ذات الجودة العالية بسرعة وسهولة وفي الوقت المناسب للمدققين القانونيين يساعد على التوسع في حجم العينات والاختبارات وزيادة التأكيد على صحة وسلامة البيانات المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية، وهذا بدوره يعمل على تحسين جودة التدقيق الخارجي. وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسرعة وسهولة الحصول على المعلومات على جودة التدقيق الخارجي".

الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط على جودة التدقيق الخارجي".

يبين الجدول رقم (٢١) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التخطيط على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

جدول رقم (٢١)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل التخطيط

المتغير المستقل	(R)	(R ²)	F value	الدلالة الإحصائية	β_i	T value	الدلالة الإحصائية
معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (ف)	معامل الانحدار	قيمة (ت)	معامل الارتباط	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
تلبية متطلبات التخطيط	0.337	0.114	17.462	0.000	0.337	4.179	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يظهر الجدول السابق وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للتخطيط في جودة التدقيق الخارجي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠.٣٣٧) مما يعني أن هناك علاقة ارتباط ايجابية ودالة إحصائية عن مستوى معنوية $(0.05 \geq \alpha)$ بين متغير تلبية متطلبات التخطيط وجودة التدقيق الخارجي، وقد تفسر هذه العلاقة بأهمية تلبية متطلبات التخطيط التي تساهم بوضع مستويات سليمة لأداء الإدارات المختلفة بما يضمن السير بالسياسات المرسومة كما هو مخطط له مما ينعكس إيجاباً على عملية التدقيق الخارجي. أما قيمة معامل التحديد (R^2) تفسر ما نسبته (٠.١٠٧) من التباين في المتغير التابع؛ أي أن هناك (١٠.٧%) من التغيرات التي تحدث في جودة التدقيق الخارجي ناتجة عن التغير في تلبية متطلبات التخطيط وهذا يشير إلى أهمية هذا المتغير في تحسين جودة التدقيق الخارجي.

كما بلغت درجة التأثير β_i (٠.٣٣٧)، ويشير إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للتخطيط في جودة التدقيق الخارجي، ويفسر ذلك بأن الزيادة بدرجة واحدة في التخطيط يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي بمقدار (٣٣.٧%)، ويؤكد ذلك بأن قيمة (ت) (T value) البالغة (٤.١٧٩) دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، ويفسر الباحث هذا الأثر بان القيام النظم المحاسبية في تصحيح قرارات الإدارة وتعزيزها والتأكد من كفاءتها وفعاليتها، ومراقبة مستويات أداء في الإدارات المختلفة وفقاً لما هو مخطط له، يساعد المدقق على التخطيط السليم لعملية التدقيق وجمع الأدلة الكافية والملائمة لرأية الفني المحايد مما ينعكس إيجاباً على جودة التدقيق الخارجي. وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتلبية متطلبات التخطيط على جودة التدقيق الخارجي".

الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على جودة التدقيق الخارجي".

يبين الجدول رقم (٢٢) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الرقابة الداخلية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

جدول رقم (٢٢)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل الرقابة الداخلية

المتغير المستقل	(R)	(R ²)	F value	الدلالة الإحصائية	β_i	T value	الدلالة الإحصائية
معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (ف)	قيمة (ت)	معامل الانحدار	قيمة (ت)	قيمة (ت)
تلبية متطلبات الرقابة الداخلية	0.412	0.170	27.859	0.000	0.412	5.278	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

أظهرت النتائج السابق وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في جودة التدقيق الخارجي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠.٤١٢) مما يعني أن هناك علاقة ارتباط ايجابية ودالة إحصائية عن مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين متغير تلبية متطلبات الرقابة الداخلية وجودة التدقيق الخارجي، وقد تفسر هذه العلاقة بأهمية الرقابة الداخلية في حصول المدقق على فهم كافي للرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق والتي يعتبرها المدقق ضرورية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات وتصميم إجراءات التدقيق. أما قيمة معامل التحديد (R^2) تفسر ما نسبته (٠.١٦٤) من التباين في المتغير التابع؛ أي أن هناك (١٦.٤%) من التغيرات التي تحدث في جودة التدقيق الخارجي ناتجة عن التغير في تلبية متطلبات الرقابة الداخلية وهذا يشير إلى أهمية هذا المتغير في تحسين جودة التدقيق الخارجي.

كما بلغت درجة تأثير هذا المتغير β_i (٠.٤١٢)، وبين وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في جودة التدقيق الخارجي، ويفسر ذلك بأن الزيادة بدرجة واحدة في الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي بمقدار (٤١.٢%)، ويؤكد ذلك بأن قيمة (ت) (T value) البالغة (٥.٢٧٨) دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان تلبية متطلبات الرقابة الداخلية في الشركات تساعد المدقق على فهم بيئة الرقابة الداخلية وتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، ويساعد على التخطيط السليم لعملية التدقيق مما ينعكس إيجاباً على جودة التدقيق الخارجي. وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتلبية متطلبات الرقابة الداخلية على جودة التدقيق الخارجي".

الفرضية الفرعية الرابعة: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتقويم الأداء على جودة التدقيق الخارجي".

يبين الجدول رقم (٢٣) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لتقويم الأداء على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

جدول رقم (٢٣)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل لتقويم الأداء

المتغير المستقل	(R)	(R ²)	F value	الدلالة الإحصائية	β_i	T value	الدلالة الإحصائية
معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (ف)	قيمة (ت)	معامل الانحدار	معامل الانحدار	قيمة (ت)	معامل الارتباط
تلبية متطلبات تقويم الأداء	0.389	0.151	24.320	0.000	0.389	4.932	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يظهر الجدول السابق وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لتقويم الأداء في جودة التدقيق الخارجي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠.٣٨٩) ويبين أن هناك علاقة ارتباط ايجابية ودالة إحصائية عن مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين متغير تقويم الأداء وجودة التدقيق الخارجي، وتفسر هذه العلاقة بأهمية تلبية متطلبات تقويم الأداء والتي تعتبر الأساس في تشجيع العاملين على المثابرة والاجتهاد والعمل بكل كفاءة وفاعلية وبالتالي تقليل الانحرافات في العمل وينعكس ذلك على تحسين جودة التدقيق الخارجي. أما قيمة معامل التحديد (R^2) تفسر ما نسبته (٠.١٤٥) من التباين في المتغير التابع؛ أي أن هناك (١٤.٥%) من التغيرات التي تحدث في جودة التدقيق الخارجي ناتجة عن التغير في تلبية متطلبات تقويم الأداء وهذا يشير إلى أهمية هذا المتغير في تحسين جودة التدقيق الخارجي.

كما بلغت درجة تأثير هذا المتغير β_i (٠.٣٨٩)، ويبين وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتلبية متطلبات تقويم الأداء في جودة التدقيق الخارجي، وهذا يفسر بأن الزيادة بدرجة واحدة في تقويم الأداء يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي بمقدار (٣٨.٩%)، ويؤكد ذلك بأن قيمة (ت) (T value) البالغة (٤.٩٣٢) دالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($0.05 \geq \alpha$)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان تقييم الأداء تساهم في رسم صورة واضحة عن طبيعة وحجم العمل المنجز ومقارنته مع ما هو مخطط له، مما يشجع العاملين على تطوير أنفسهم وتحسين مستوى الأداء، وهذا بدوره يؤثر إيجاباً على تصميم إجراءات التدقيق والحصول على أدلة كافية لرأي المدقق حول البيانات المالية. ومما سبق يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتلبية متطلبات تقويم الأداء على جودة التدقيق الخارجي".

الفرضية الفرعية الخامسة: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية أمن المعلومات على جودة التدقيق الخارجي".

يبين الجدول رقم (٢٤) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر أمن المعلومات على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

جدول رقم (٢٤)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل أمن المعلومات

المتغير المستقل	(R)	(R ²)	F value	الدلالة الإحصائية	βi	T value	الدلالة الإحصائية
	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (ف)	ة	معامل الانحدار	قيمة (ت)	
تلبية متطلبات أمن المعلومات	0.381	0.139	23.141	0.000	0.318	4.811	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول السابق وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية أمن المعلومات في جودة التدقيق الخارجي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠.٣٨١) ويبين أن هناك علاقة ارتباط ايجابية ودالة إحصائية عن مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين متغير أمن المعلومات وجودة التدقيق الخارجي، وتفسر هذه العلاقة بأهمية أمن المعلومات والتي تعتبر الأساس في تحقيق التوافر والسلامة والسرية للمعلومات التي سيتم استخدامها من قبل مدقق الحسابات والتي تنعكس إيجاباً على جودة التدقيق الخارجي. أما قيمة معامل التحديد (R^2) تفسر ما نسبته (٠.١٣٩) من التباين في المتغير التابع؛ أي أن هناك (١٣.٩%) من التغيرات التي تحدث في جودة التدقيق الخارجي ناتجة عن التغير في أمن المعلومات وهذا يشير إلى أهمية هذا المتغير في تحسين جودة التدقيق الخارجي.

كما بلغت درجة تأثير هذا المتغير β_i (٠.٣٨١)، ويظهر وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية أمن المعلومات في جودة التدقيق الخارجي، وهذا يفسر بأن الزيادة بدرجة واحدة في أمن المعلومات يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي بمقدار (٣٨.١%)، ويؤكد ذلك بأن قيمة (ت) (T value) البالغة (٤.٨١١) دالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($0.05 \geq \alpha$)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان وجود أمن المعلومات من خلال وضع التدابير، والتوجيهات لحماية المعلومات بمختلف أشكالها، وتحقيق التوافر والسلامة والسرية لها، سوف تنعكس على صحة الأدلة التي يتوصل إليها المدقق وبالتالي تؤثر على رأى المدقق حول البيانات المالية. ومما سبق يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتلبية متطلبات أمن المعلومات على جودة التدقيق الخارجي".

الفرضية الفرعية السادسة: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات على جودة التدقيق الخارجي".

يبين الجدول رقم (٢٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر مدقي الحسابات القانونيين الأردنيين.

جدول رقم (٢٥)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل للالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات

المتغير المستقل	(R)	(R ²)	F value	الدلالة الإحصائية	β_i	T value	الدلالة الإحصائية
معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (ف)	قيمة (ف)	معامل الانحدار	قيمة (ت)	معامل الارتباط	معامل التحديد
0.506	0.250	46.718	0.000	0.506	6.835	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول السابق وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات في جودة التدقيق الخارجي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠.٥٠٦) ويشير إلى أن هناك علاقة ارتباط ايجابية ودالة إحصائية عن مستوى معنوية (0.05 $\geq\alpha$) بين متغير الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات وجودة التدقيق الخارجي، وقد تفسر هذه العلاقة بان الالتزام بالشركات بالمعايير المحاسبية والتشريعات تعتبر إحدى المهام التي يجب على المدقق التأكد منها، وبيان ذلك في تقريره بان البيانات المالية تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أما قيمة معامل التحديد (R²) تفسر ما نسبته (٠.٢٥) من التباين في المتغير التابع؛ أي أن هناك (٢٥%) من التغيرات التي تحدث في جودة التدقيق الخارجي ناتجة عن التغير في الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات وهذا يشير إلى أهمية هذا المتغير في تحسين جودة التدقيق الخارجي.

كما بلغت درجة تأثير هذا المتغير β_i (٠.٥٠٦)، ويبين وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات في جودة التدقيق الخارجي، ويفسر ذلك بأن الزيادة بدرجة واحدة في الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي بمقدار (٥٠.٦%)، ويؤكد ذلك بأن قيمة (ت) (T value) البالغة (٦.٨٣٥) دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 $\geq\alpha$)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان نظم المعلومات المحاسبية التي تصمم وفق المعايير المحاسبية والتشريعات تعمل على اكتشاف البيانات التي تخالف هذه المعايير عند تطبيق الأساليب المحاسبية وهذا سيؤثر إيجاباً على جودة التدقيق الخارجي. وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الفرعية السادسة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات على جودة التدقيق الخارجي".

الفرضية الفرعية السابعة: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية اتخاذ القرار على جودة التدقيق الخارجي".

يبين الجدول رقم (٢٦) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر تلبية متطلبات اتخاذ القرار على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

جدول رقم (٢٦)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل اتخاذ القرار

المتغير المستقل	(R)	(R ²)	F value	الدلالة الإحصائية	βi	T value	الدلالة الإحصائية
	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (ف)	الدرجة	معامل الانحدار	قيمة (ت)	الدرجة
تلبية متطلبات اتخاذ القرار	0.332	0.103	16.805	0.000	0.332	4.099	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

يبين الجدول السابق وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية اتخاذ القرار على جودة التدقيق الخارجي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠.٣٣٢) وهذا يبين أن هناك علاقة ارتباط ايجابية، ودالة إحصائية عن مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين متغير اتخاذ القرار وجودة التدقيق الخارجي، وقد تفسر هذه العلاقة بأهمية توفير متطلبات اتخاذ القرار في تحسين جودة التدقيق الخارجي. أما قيمة معامل التحديد (R^2) تفسر ما نسبته (٠.١٠٣) من التباين في المتغير التابع؛ أي أن هناك (١٠.٣%) من التغيرات التي تحدث في جودة التدقيق الخارجي ناتجة عن التغير في اتخاذ القرار.

كما بلغت درجة تأثير هذا المتغير β_i (٠.٣٣٢)، ويشير إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية اتخاذ القرار في جودة التدقيق الخارجي، ويفسر ذلك بأن الزيادة بدرجة واحدة في اتخاذ القرار يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي بمقدار (٣٣.٢%)، ويؤكد ذلك بأن قيمة (ت) (T value) البالغة (٤.٠٩٩) دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان وجود نظم محاسبية تلبية متطلبات اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات وبيانات تمتاز بالدقة والتكامل سينعكس تأثيرها على جودة التدقيق الخارجي. وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الفرعية السابعة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتلبية متطلبات اتخاذ القرار على جودة التدقيق الخارجي".

الفرضية الفرعية الثامنة: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للملاءمة مع الهيكل التنظيمي على جودة التدقيق الخارجي".

يبين الجدول رقم (٢٧) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الملاءمة مع الهيكل التنظيمي على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

جدول رقم (٢٧)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل الملاءمة مع الهيكل التنظيمي

المتغير المستقل	(R)	(R ²)	F value	الدلالة الإحصائية	β_i	T value	الدلالة الإحصائية
معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (ف)	قيمة (ف)	معامل الانحدار	قيمة (ت)	قيمة (ت)	معامل الارتباط
الملاءمة مع الهيكل التنظيمي	0.338	0.108	17.551	0.000	0.338	4.189	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول السابق وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للملاءمة مع الهيكل التنظيمي على جودة التدقيق الخارجي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠.٣٣٨) وهذا يبين أن هناك علاقة ارتباط ايجابية، ودالة إحصائية عن مستوى معنوية (0.05 \geq α) بين متغير الملاءمة مع الهيكل التنظيمي وجودة التدقيق الخارجي، وقد تفسر هذه العلاقة بأهمية ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية مع الهيكل التنظيمي للشركة على تحقيق جودة التدقيق الخارجي. أما قيمة معامل التحديد (R²) تفسر ما نسبته (٠.١٠٨) من التباين في المتغير التابع؛ أي أن هناك (١٠.٨%) من التغيرات التي تحدث في جودة التدقيق الخارجي ناتجة عن التغير في الملاءمة مع الهيكل التنظيمي.

كما بلغت درجة تأثير هذا المتغير β_i (٠.٣٣٨)، ويبين وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للملاءمة مع الهيكل التنظيمي في جودة التدقيق الخارجي، ويفسر ذلك بأن الزيادة بدرجة واحدة في الملاءمة مع الهيكل التنظيمي يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي بمقدار (٣٣.٨%)، ويؤكد ذلك بأن قيمة (ت) (T value) البالغة (٤.١٨٩) دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05 \geq α)، ويفسر الباحث هذا الأثر بان النظام المحاسبي في الشركات يعمل وفق التسلسل الواضح للاختصاصات، والتحديد الدقيق للواجبات والمسؤوليات والصلاحيات، مما يسهل عملية تقييم الأداء في الشركة، وهذا يسهل على المدقق القانوني إجراء المقابلات وتحديد نطاق العينات بكل سهولة ويسر مما يؤثر إيجاباً على جودة التدقيق الخارجي. وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الفرعية الثامنة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للملاءمة مع الهيكل التنظيمي على جودة التدقيق الخارجي".

اختبار الفرضية الرئيسية.

لاختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي"، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) وذلك بحساب قيم (F) التي تقيس إمكانية وجود تأثير للمتغيرات المستقل مجتمعة على المتغير التابع، وتنص قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت قيمة (F) دالة إحصائياً عند مستوى مستوى $(0.05 \geq \alpha)$. كما تم حساب معامل التحديد المتعدد (R^2) Coefficient Of Multiple Determination، والذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع، والذي يمكن تفسيره من قبل المتغيرات المستقلة مجتمعة، وفيما يلي نتائج هذا الاختبار، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٢٨)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي

المتغير المستقل	β_i معامل الانحدار	T value قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية	(R) الارتب اط	(R^2) معامل التحدي د	F value قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
سرعة وسهولة الحصول على المعلومات	0.291	3.431	0.001	0.774	0.599	15.216	0.000
التخطيط	0.187	2.687	0.008				
الرقابة الداخلية	0.229	3.226	0.002				
تقويم الأداء	0.004	0.055	0.956				
آمن المعلومات	0.037	0.447	0.636				
الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات	0.202	2.447	0.016				
أخذ القرارات	0.140	1.890	0.050				
الملائمة مع الهيكل التنظيمي	0.030	0.397	0.692				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

تشير النتائج في الجدول السابق وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي في الشركات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠.٧٧٤) يشير إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية قوية بين متغيرات فاعلية نظم المعلومات المحاسبية مجتمعة ومتغير جودة التدقيق الخارجي، وأن هناك أثر لإبعاد المتغير المستقل (فاعلية نظم المعلومات المحاسبية) مجتمعة على المتغير التابع (جودة التدقيق الخارجي) وهو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة (١٥.٢١٦) ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (Sig=0.000) وهو أقل من (٠.٠٥)، كما تبين أن قيمة معامل التحديد (R^2) يفسر ما نسبته (٠.٥٧٥) من التباين في المتغير التابع؛ أي أن ما قيمته (٥٧.٥%) من التغيرات التي تحدث في جودة التدقيق الخارجي ناتجة عن التغير في فاعلية متغيرات نظم المعلومات المحاسبية ككل وهذا يشير إلى أهمية فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة التدقيق الخارجي.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة داخل نموذج الانحدار، فقد أشارت النتائج أن قيمة معامل الانحدار عند متغير (سرعة وسهولة الحصول على المعلومات، التخطيط، الرقابة الداخلية، الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات، اتخاذ القرارات) قد بلغت (٠.٢٩١، ٠.١٨٩، ٠.٢٢٩، ٠.٢٠١، ٠.١٣٠) على التوالي، وأن قيمة (T) لها كانت دالة إحصائياً عن مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغيرات معنوي في نموذج الانحدار. أما قيمة معامل الانحدار عند متغير (تقويم الأداء، أمن المعلومات، الملاءمة مع الهيكل التنظيمي) قد بلغت (٠.٠٣٧، ٠.٠٠٤، ٠.٠٣٠) على التوالي، وأن قيمة (T) لها كانت غير دالة إحصائياً عن مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغيرات غير معنوي في نموذج الانحدار

ومما سبق، يتم رفض الفرضية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي".

الفصل الخامس : النتائج والإستنتاجات والتوصيات

المقدمة :

يتناول هذا الفصل أهم إستنتاجات تحليل البيانات التي تم الحصول عليها في الفصل السابق، إضافةً إلى عرض بعض التوصيات التي جاءت في ضوء هذه الاستنتاجات.

النتائج.

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لسرعة الحصول على المعلومات على جودة التدقيق الخارجي

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية التخطيط في جودة التدقيق الخارجي

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية الرقابة الداخلية في جودة التدقيق الخارجي

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية تقويم الأداء في جودة التدقيق الخارجي

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية أمن المعلومات في جودة التدقيق الخارجي

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات في جودة التدقيق الخارجي

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للملائمة مع الهيكل التنظيمي على جودة التدقيق الخارجي

الإستنتاجات.

من خلال تحليل واختبار ومناقشة فرضيات الدراسة توصلت الدراسة إلى أهم الإستنتاجات الآتية:

تمتاز نظم المعلومات المحاسبية في الشركات بالفاعلية المرتفعة، نظراً لسرعة وسهولة الحصول على المعلومات وتوفير متطلبات الرقابة الداخلية، والالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات، وتوفير متطلبات أمن المعلومات.

تُعدّ سرعة وسهولة الحصول على المعلومات، و الرقابة الداخلية من أهم ما يميز فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتعتبر الأكثر اهتماماً من قبل الشركات، بينما تلبية نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات والتخطيط الأقل اهتماماً.

تتصف عملية التدقيق الخارجي في الشركات الأردنية بالجودة العالية، نظراً لتوفر الاستقلالية، والكفاءة، والتأهيل والتخصص للمدقق الخارجي، ومعرفته بنشاط الشركة، والتزامه بمعايير التدقيق الدولية.

يبتعد المدقق عن أية دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد حول صحة وسلامة القوائم المالية، ويتمتع ببذله للعناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، والتشريعات والقوانين السائدة.

وجود تأثير إيجابي لفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في جميع أبعادها مجتمعة ومنفردة (سرعة وسهولة الحصول على المعلومات، التخطيط، الرقابة الداخلية، تقويم الأداء، أمن المعلومات، الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات، اتخاذ القرارات، الملائمة مع الهيكل التنظيمي) على جودة التدقيق الخارجي في الشركات.

تعتبر سرعة وسهولة الحصول على المعلومات، و الرقابة الداخلية من أكثر المتغيرات تأثيراً على جودة التدقيق الخارجي، بينما اتخاذ القرارات والتخطيط الأقل تأثيراً.

تستطيع فاعلية نظم المعلومات المحاسبية تفسير ما نسبته (٥٧.٥%) من التغيرات التي تحدث في جودة التدقيق الخارجي، وأن سرعة وسهولة الحصول على المعلومات الأكثر تفسيراً (٢٨.٨%)، بينما اتخاذ القرارات الأقل تفسيراً (١٠.٣%) للتغيرات التي تحدث في جودة التدقيق الخارجي.

التوصيات

في ضوء الإستنتاجات السابقة يوصي الباحث بما يلي:

التحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية لدى مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية ، مما سيمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية الموازية لمهنة تدقيق الحسابات .

الإستفادة من ذوي الخبرة والمستشارين لإعتماد أفضل تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية والتي تساعد في تحقيق الملائمة مع تغييرات المنظمة.

٣. ضرورة أن تشمل المناهج الدراسية لإمتحان مهنة تدقيق الحسابات في الأردن جزءاً يوضح كيفية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق الخارجي .

٤. أهمية قيام مكاتب التدقيق في الأردن بتعيين مدققي حسابات ذوي كفاءة ودراية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق لضمان تحقيق أعلى مستوى من جودة التدقيق.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية :

- أبوهين، إياد (٢٠٠٥). العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدقي الحسابات القانونيين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أهدل، عبدالسلام (٢٠٠٨). العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة الحديد، اليمن.
- جبران، محمد (٢٠١٠). العوامل المؤثرة على جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر مراجعي الحسابات في اليمن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن.
- جربوع، يوسف (٢٠٠٤). فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين. مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني. عمان، الأردن.
- جربوع، يوسف وصباح، سالم (٢٠١٥). مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات. العدد الثامن، الجزء الأول. جل، إدمون (٢٠١٠). مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- حسني، طارق وقطب، أحمد (٢٠٠٣). دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الستون.
- حميدات، محمد (٢٠٠٦). تقييم مستوى جودة وتدقيق الحسابات في الأردن والعوامل المحددة لها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- حنفاوي، محمد (٢٠٠١). نظم المعلومات المحاسبية. دار وائل للنشر، عمان، الأردن. الطبعة ١.
- خالدي، ناهض (٢٠١٣). أثر استخدام أساليب المعالجة الإلكترونية للبيانات على زيادة فعالية مكاتب تدقيق الحسابات العاملة بقطاع غزة. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- دباغية، محمد والسعدي، ابراهيم (٢٠١١). أثر العوامل البيئية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين، مجلة الإدارة والاقتصاد.
- دهراوي، كمال (٢٠٠٧). نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات. الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر. الطبعة ١.
- دهراوي، كمال و محمد، سمير (٢٠١٠). نظم المعلومات المحاسبية. الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر. الطبعة ١.
- ذبيبات، علي (٢٠٠٩). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق. دار مطابع الأرز.

- زقوت، محمود(٢٠١٦). مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق واثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- سام، محمد(١٩٩٤). العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة دراسة تطبيقية على مكاتب المحاسبة والمراجعة بسلطنة عمان. كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، سلطنة عمان.
- سبيعي، جواهر(٢٠١١). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المراجعة الخارجية. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية إدارة الاعمال ، جامعة الملك سعود .
- شاهين، علي(٢٠١١). العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- شبير، أحمد (٢٠٠٦). دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة.
- بوليفة، صفاء وكريمة، حجاجي(٢٠١٣). دور نظام المعلومات في إدارة الموارد البشرية. جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر.
- عبدالعليم، محمد(٢٠٠٠). قياس جودة الخدمات المهنية دراسة تطبيقية لمفاهيم ومقاييس جودة خدمة مراجعة الحسابات وأثرها على رضا العملاء. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الثالث.
- عبدالله، خالد وقطناني، خالد(٢٠٠٧). البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر. جامعة عمان الأهلية ، عمان، الأردن.
- عطية، علي(٢٠٠٤). مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية. الإسكندرية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- عودة، علاء(٢٠١١). أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عنقري، حسام(٢٠٠٦). تقارير مراجعة أكثر وضوحا. مجلة البحوث المحاسبية، مجلد٧.
- علمي، حسام(٢٠١٥). دور نظم المعلومات المحاسبية في كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة.
- فاضل، عبدالكريم(٢٠٠٧). مدى تأثير العوامل البيئية والتنظيمية والسلوكية والتكنولوجية على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية لدى البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية المال والأعمال، جامعة ال البيت ، المفرق، الأردن.
- قاعود، عدنان (٢٠٠٧). دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- قداري، لندة(٢٠١٥). دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية . جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
- لطفي، أمين(٢٠٠٢). المراجعة في عالم متغير . القاهرة ، دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع.

- لهبيبي،إسراء(٢٠١٣). إ نموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق ، مجلة دراسات محاسبية ومالية.
- محمد،سامي(٢٠٠٣). نموذج مقترح لقياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة. رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عين شمس ،القاهرة،مصر.
- مخادمة ، أحمد والرشيد ، حاكم(٢٠٠٧) . أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق . المجلة الأردنية في إدارة الأعمال.
- مطارنة،غسان(٢٠٠٩). تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية. الطبعة الثانية،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.
- معايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية ، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة (٢٠١١). من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن.
- وكيل،حسام(٢٠٠٤). تقييم أساليب الرقابة على جودة أداء عملية المراجعة في جمهورية مصر العربية. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .
- يعقوب،إغمين(٢٠١٢). أثر المعالجة الالية للبيانات على فاعلية التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المهنيين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر.

ثانيا: المراجع الأجنبية :

Arens,Alvin and Loebbecke ,james (2002). The Existence of Future Events May Affect the Accounts,Auditing Integrated Approach.New York.

Carcello, Joseph (2004). Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissals Following Going Concern Reports. The Accounting Review.

Copley,paul and Doucet.mary (1993). Auditor Tenure Fixed Fee Contracts and the Supply of Substandard Single Audits.University of Georgia.Athens.

James A. Hall (2012).Accounting Information Systems.United States of America.

Knapp,Michal(1999).Factors That Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality. Oklahoma.

Michael J. Driver and Theodore J. Mock(2014).Human Information Processing, Decision Style Theory , and Accounting Information System. American Accounting Association.

Myers,james myers,linda and Thomas,ome(2003). Exploring the Term of the Auditor Client Relations and the Quality of Earnings:A Case for Mandatory Auditor Rotation, University of Illinois at Chicago.

Nagy, Albert (2005). Mandatory Audit Firm Turnover, Financial Reporting Quality, and Client Bargaining Power : The Case of Arthur Andersen, Accounting Horizons, American accounting Association.

Romney, Marchall(2015).Accounting Information System, New York.

Sekaran, Uma, Bougie ,Roger (2015), Research Methods for Business: A skill Building Approach , 7th Edition , John Wiley and sons Inc. , New York.

W.Robert Knechel and Steven E.Salterio(2017).Auditing Assurance and Risk.Newyork.

ثالثا: مواقع على شبكة الإنترنت :

www.jacpa.org.jo

قائمة الملاحق

الملحق رقم (١)

إستبانة الدراسة

القسم الأول: البيانات الشخصية:

يرجى التكرم بالإجابة عن هذه الأسئلة بوضع إشارة (✓).

المؤهل العلمي

دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراة

سنوات الخبرة العملية في التدقيق الخارجي:

أقل من ٣ سنوات من ٣ سنوات إلى أقل من ٧ سنوات
 من ٧ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات ١٠ سنوات فأكثر

المسمى الوظيفي:

مدير تدقيق مساعد مدير تدقيق مدقق رئيسي
 مدقق شريك أخرى: يرجى ذكرها

الشهادات المهنية :

المحاسب القانوني الأردني (JCPA) محاسب قانوني أمريكي (CPA)
 محاسب قانوني عربي (ACPA) محاسب قانوني بريطاني (ACCA)
 أخرى يرجى ذكرها

القسم الثاني: بيانات متغيرات الدراسة:

يرجى التكرم بالإجابة على هذه الأسئلة بوضع إشارة (√) عند درجة الموافقة المتعلقة بالبند من وجهة نظركم الكريمة.

المجال الاول: فاعلية نظم المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
سرعة وسهولة الحصول على المعلومات						
١	توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الداخلية والخارجية بسهولة وفي الوقت المناسب.					
٢	توفر نظم المعلومات المحاسبية المعلومات التي تتميز بالسرعة العالية.					
٣	توفر نظم المعلومات المحاسبية المعلومات عند الطلب وبحسب المواصفات المطلوبة.					
٤	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية الوصول الى كافة البيانات الموجودة في المنشأة بسهولة.					
٥	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية متخذي القرار بالاطلاع على التقارير المالية السنوية للمنشآت المنافسة بسهولة.					
تلبية متطلبات التخطيط						
١	تساهم نظم المعلومات المحاسبية بشكل أساسي في تخطيط الموارد المالية والبشرية.					
٢	توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في إعداد الخطط المستقبلية.					
٣	نظم المعلومات المحاسبية من الموارد الهامة لتخطيط عمليات الإستثمار في المنظمة.					

					تساهم نظم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات محاسبية لتحديد أهداف المنظمة والبدائل المتعددة للقيام بعملية التخطيط.	٤
					يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في وضع مستويات سليمة لأداء الإدارات المختلفة بما يضمن السير بالسياسات المرسومة كما هو مخطط له.	٥
تلبية متطلبات الرقابة الداخلية						
					تمكن نظم المعلومات المحاسبية نظام الرقابة الداخلية المطبق على حماية الموجودات والملفات والمعلومات في المنظمة من سوء الإستخدام.	١
					تمكن نظم المعلومات المحاسبية المنظمة على توفير قنوات إتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية .	٢
					تساهم نظم المعلومات المحاسبية بتوفير تغطية للمجالات الرقابية والتي تعتبر مؤثرة في العمليات التشغيلية.	٣
					تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تحديد المسؤوليات والصلاحيات والفصل بين الوظائف المتعارضة في الأقسام المالية.	٤
					تساهم نظم المعلومات المحاسبية بكفاءة وفاعلية في ضبط أداء العاملين وفق الانظمة المعمول بها.	٥
تلبية متطلبات تقويم الأداء						
					تساعد نظم المعلومات المحاسبية بتوفير معلومات أكثر دقة وفي الوقت المناسب مما يساعد في تحسين وتقييم مستوى الأداء.	١
					نظم المعلومات المحاسبية تؤثر بإدراك مستخدمي المعلومات لأهمية تكنولوجيا المعلومات في تطوير وتحسين الأداء المطلوب.	٢
					يساهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية بتوفير التأهيل العلمي والعملية للموظفين.	٣

				تمكن نظم المعلومات المحاسبية العاملين من تطوير أنفسهم لملائمة متطلبات العمل وتحسين مستوى الأداء.	٤
				توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات تساعد الإدارة في إجراء مقارنات لعملية تقييم الأداء.	٥
تلبية متطلبات أمن المعلومات					
				يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الإحتفاظ بنسخ للمعلومات غير وسائل الحفظ الثانوية.	١
				يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية على توفير طرق للكشف عن التغيرات في البرنامج الغير مصرح بها.	٢
				يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية على تحديد مصدر البيانات الغير دقيقة، أو إذن غير مصرح به، والتعامل معها وفقا للسياسات الموضوعية.	٣
				توفر نظم المعلومات المحاسبية ضوابط تستخدم في حالات الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل والتعرض للخسائر.	٤
				توفر نظم المعلومات المحاسبية الحماية اللازمة للنظام بعدم اختراقها من القرصنة الخارجية.	٥
الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات					
				يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في أن تكون عمليات المنظمة أكثر التزاما بالأنظمة والتشريعات القانونية.	١
				يساهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية على اكتشاف البيانات والمعلومات التي تخالف المعايير والتشريعات المرسومة.	٢
				تسهل التشريعات القانونية في تحسين كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز التوجيهات نحو التحول من الأنظمة التقليدية الى الانظمة الإلكترونية.	٣
				يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الالتزام بالسياسات والاجراءات وقوانين الامتثال.	٤
				تحقق نظم المعلومات المحاسبية الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية.	٥

تلبية متطلبات إتخاذ القرارات						
					١	توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات تمتاز بالدقة العالية يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرار.
					٢	تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تصنيف المعلومات المخزنة داخل النظام حسب وجهات نظر متعددة لتكون ملائمة لإتخاذ القرار.
					٣	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحديد قيمة الالتزامات المستقبلية المحكمة التي تساعد في عملية اتخاذ القرار.
					٤	توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات متكاملة تساعد في عملية اتخاذ القرار.
					٥	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للمنشأة الى سياسات وإجراءات في صورة برامج تنفيذية.
الملائمة مع الهيكل التنظيمي						
					١	تسهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الترابط والتكامل التنظيمي الوظيفي بين فروع وأقسام المنظمة.
					٢	يتلائم تصميم نظم المعلومات المحاسبية مع الهيكل التنظيمي للشركة من الناحية المركزية واللامركزية.
					٣	تساعد نظم المعلومات المحاسبية في توزيع خطوط السلطة والمسؤولية في المنظمة.
					٤	تمكن نظم المعلومات المحاسبية الادارة العليا من مراقبة جميع الاعمال في المستويات الادارية المختلفة وفق الهيكل التنظيمي للشركة.
					٥	تتلائم البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية مع متطلبات التشغيل في المنظمة.

المجال الثاني: جودة التدقيق الخارجي

رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يقوم المدقق على جمع الأدلة في الوقت المناسب والمدة التي تغطيها فترة التدقيق .					
٢	يتمتع المدقق ببذله للعناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، والتشريعات والقوانين السائدة.					
٣	يعمل المدقق بتخفيض كلفة أداء عملية التدقيق بإختياره للأساليب الأقل تكلفة.					
٤	يعمل المدقق على دراسة كافة الظروف الداخلية والخارجية المؤثرة على القطاع الذي تعمل به الشركة محل التدقيق.					
٥	يقوم المدقق بتقييم كفاءة الأدلة والقرائن من حيث درجة الإعتماد عليها .					
٦	يحرص المدقق باستمرار على الإطلاع على كافة المستجدات الخاصة بمعايير التدقيق الدولية.					
٧	يبتعد المدقق عن أية دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد حول صحة وسلامة القوائم المالية.					
٨	يتمتع المدقق بالخبرة الكافية في نوع الصناعة التي تمارسها الشركة محل التدقيق.					
٩	يصدر المدقق تقريره الموضوعي بحسب الأدلة والإثباتات التي تم جمعها ومدى ملاءمتها لإتخاذ القرار .					
١٠	يعمل المدقق باستمرار على تحديد وتقدير المخاطر الخاصة بالقطاع الذي تعمل به الشركة محل التدقيق.					
١١	تقوم شركة التدقيق بتصميم وتطبيق نظام لرقابة الجودة لضمان إتزام كافة العاملين بالمتطلبات المهنية والتنظيمية الأخرى.					

الملحق رقم (٢)

قائمة المحكمين

التسلسل	الإسم	الرتبه	الجامعة
١	الدكتور غسان المطارنة	أستاذ دكتور	جامعة ال البيت
٢	الدكتور محي الدين حمزة	أستاذ دكتور	جامعة الزرقاء
٣	الدكتور عبد الرحمن الدلابيح	أستاذ مشارك	جامعة ال البيت
٤	الدكتور عوده بني أحمد	أستاذ مشارك	جامعة ال البيت
٥	الدكتور نوفان عليمات	أستاذ مشارك	جامعة ال البيت
٦	الدكتور زياد عبد الحليم	أستاذ مشارك	جامعة الزرقاء
٧	الدكتور إبراهيم منصور	أستاذ مشارك	الجامعة الهاشمية
٨	الدكتور طارق مبيضين	أستاذ مشارك	جامعة الزرقاء
٩	الدكتور محمد الحذب	أستاذ مساعد	جامعة ال البيت
١٠	الدكتور محمد المشاقبة	أستاذ مساعد	جامعة ال البيت
١١	الدكتور محمد الحايك	أستاذ مساعد	جامعة ال البيت
١٢	الدكتور فادي الشيباب	أستاذ مساعد	الجامعة الهاشمية